التنويع في الأقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية

بالاشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور احمد ابريهي علي

Diversification in Oil – exporting Economy
With Reference to GCC Countries

Dr. Ahmed Ibraihi Ali

ABSTRACT

A narrowly-based oil-driven economy tends to be highly vulnerable on the oil - price cycle. Diversified export oriented non-oil commodity sector is a necessary condition for a long-term economic development as a catch-up process.

Development experience in Iraq shows that diversifying away from oil is very difficult due to a number of barriers related to Dutch disease, socio-political environment of economic policies and business activities, shortage of infrastructure, and limited technical and organizational capabilities.

The current management of GCC made good achievements in infrastructure and social services and helped raise standard of living, but has yielded few outcomes in diversification. The share of non-oil sector in GCC's GDP has increased but its output is highly correlated with oil revenue.

Employing an empirical approach, this study analyses the relationship between diversification and a number of explanatory varibles including income and population. Also, Stylized facts presented by using UNCTAD data and World Bank WDI, in addition to the findings of relevant research works. Effects of fuel export on capital formation, government expenditure, and economic growth have been tested. Further research works are recommended, particularly to elaborate on industrialization and investment programs.

التنويع في الأقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية
بالاشارة الى دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور احمد ابريهي علي

نبذة تعريفية

الاقتصاد النفطي ضيق القاعدة – الانتاجية – يتصف بالحساسية الشديدة لدورة السعر.
والقطاع السلعي غير النفطي المتنوع والمتجه للتصدير هو شرط ضروري للتنمية الأقتصادية بعيدة المدى بصفتها عملية لحاق بالدول الأكثر تطورا.

أظهرت تجربة التنمية في العراق ان التنويع بعيدا عن القطاع النفطي عملية في غاية الصعوبة، وذلك يعود لعقبات عدة مرتبطة بالمرض الهولندي ، والبيئة الاجتماعية – السياسية للسياسات الاقتصادية وانشطة الاعمال، ونقص البنا ء التحتي، والقدرات التقنية والتنظيمية المحدودة.

حققت الأدارة الأقتصادية المعتَمدة في دول مجلس التعاون نتائج جيدة في البناء التحتي والخدمات الاجتماعية وساعد ت على رفع مستوى المعيشة، لكنها لم تسفر إلا عن

نتائج ضئيلة في التنويع. فقد ازدادات حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون لكن ناتجه شديد الارتباط بايرادات النفط.

بمنهج تجريبي، حللت هذه الدراسة العلاقة بين التنوع وعدد من المتغيرات التفسيرية منها الدخل والسكان. وعُرضت الحقائق النمطية عبر توظيف بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، بالأضافة الى نتائج الابحاث ذات العلاقة. واختبرت اثر صادرات الوقود على تكوين راس المال، والانفاق الحكومي. ويتطلب الأمر المزيد من الابحاث، خاصة لتناول عملية التصنيع وبرامج الاستثمار بالعمق والتفصيل.

المقدمة:

التنويع الاقتصادي من ابرز اهتمامات البحث ومحور رئيسي لأستراتيجيات التنمية في دول صادرات الموارد الطبيعية عموما والنفطية منها على وجه الخصوص. ومع ان التنويع يستهدف مصادر الدخل وفرص العمل وتمويل الانفاق العام، بيد ان بناء قاعدة انتاج سلعي واسعة تتجه للتصدير هو التحدي الاكبر. وقد تناول بحثنا هذا محددات التنوع بالعلاقة مع مستويات التطور وانماط الاستجابة لمختلف المؤثرات، في سياق النمو الاقتصادي والتحولات البنيوية. وركّز التحليل الكمي على تنوع الصادرات مع أثر خصوصية الهيمنة النفطية عبر معالجة بيانات المقارنة الدولية، وقد وُظفت معطيات دراسات سابقة وما توصلت اليه وخاصة في اختبار فاعلية مختلف السياسات المحتملة ودور العوامل المؤسسية. وعرض البحث جوانب من اقتصاد المنطقة وتجربة دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار غير النفطي والتصنيع لتسليط المزيد من الضوء على انماط السلوك الشائعة في الاقتصاد النفطي.

ورغم كثرة الحديث عن مازق الاقتصاد الاحادي لم تتبلور بعد اطروحات متعارف عليها في التنظير للموضوع بذاته، وتقاليد لصياغة برامج تنمية لهذا الهدف، عند النظر من زاوية منهجية. بيد ان ارتباط التنويع بالتصنيع الذي لا شك فيه اضافة على هيمنة الصناعات التحويلية في صادرات دول العالم، هذه الحقائق ، تساعد كثيرا في استدعاء تصورات نظرية ملائمة وتقدم دليلا لأعداد استراتيجيات وسياسات تخدم الاهداف.

لا زالت خصائص الاقتصاد النفطي تتحدى محاولات التنويع، في العراق، ونجانب الصواب عند وصفها جميعا، ولعقود سبقت، بعدم وضوح القصد ودوافع المصالح المغرضة، وهذا لا يعني التقليل من دور المستوى السياسي والفشل الحكومي في الاعاقة. ولكن لا بد من مواجهة الحقيقة والاعتراف بان المشكلة معقدة فعلا وعميقة، ولا يدّعي هذا البحث المتواضع سبر اغوارها نحو تشخيص قطعي لشروط لحظة التجاوز النوعي للمأزق النفطي.

كما ان الفلسفات والايديولوجيات الكبرى، والمقاربات الثقافية والاجتماعية- السياسية، على اهميتها، ليس لها دور ملموس فعلا في مسار التنمية الاقتصادية والتصنيع. وذلك رغم نجاحها في اقناع الكثير من الاوساط بانها احاطت بالكل الاشمل وتعرف جيدا جذور الاسباب و لديها الاجابات الصحيحة والحلول الناجعة.

التذكير بالحقائق النمطية لا يخلو من فائدة، وهو ما يبدأ به البحث، ثم حساب الارتباطات الظاهرية وتقديراحصائي لعلاقات التنوع مع متغيرات رئيسية دالة على مستوى التطور والبنية الاقتصادية. وتطرح مقاربات لفهم المشكلة وفرص التنويع خلال النظر في اقتصاد دول المنطقة ووقائع حركة الانتاج والتجارة الخارجية والاداء التنموي بصفة عامة.

المنهجية المتبعة ،هنا، تبقي الموضوع مفتوحا لمواصلة التقصي والتحليل والتفاعل مع برامج التنمية والسياسات، وهذ ا الموقف له صلة بما تقدم من جهة عمق المشكلة وتعدد ابعادها، و عدم التواطؤ مع اختزالها وتبسيطها. ومن نافلة القول ان التحولات الاقتصادية

الكبرى قوامها الناس ومصالحهم واختياراتهم والمؤسسات والقيم، وفاعلية الدولة. وذلك لا ينفي ان تنمية الاقتصاد والتصنيع والتنوع هي وظائف للنظام الاقتصادي والياته وحيث يوجد دائما دور للأستراتيجيات والسياسات الاقتصادية.

1 . <u>حقائق نمطية:</u>

تتغير بنية النشاط الانتاجي مع نمو الانتاجية، ونمو متوسط الدخل للفرد، فيتراجع الدور النسبي للقطاع الاولي، الزراعة والتعدين والاستخراج ، وينمو ثقل الصناعة التحويلية في توليد الدخل والصادرات. وثمة تلازم بين النمو الاقتصادي في الامد البعيد والتنوع، تكشف عنه دراسات المقارنة فيما بين الدول، حاضرا، وتاريخ الاقتصاد المتقدم وتجربة البلدان المصنعة حديثا. ومعلوم ان النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه التزايد النسبي المنتظم في الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على مسار الطاقة الانتاجية الكلية وتشغيلها . ويحدد الطاقة الانتاجية راس المال المتراكم عبر الزمن وما يجسده من تكنولوجيا وتاريخ المستحدثات التقنية بالابتكار والتطوير. ولذا فان الاستثمار بالمعنى الاقتصادي اي تكوين راس المال (الاضافة الصافية الى خزين راس المال آنف الذكر) هو المحرّك الاول .

ولذا فإن العوامل التي تعيّن حجم النتشاط الاستثماري وكفاءته وتخصيصه بين الانشطة ،ومنها الصناعة التحويلية بمنتجاتها ومستخدماتها ومستوياتها التقنية، هي في نفس الوقت تحدد وتيرة التنوع، وتُتخذ موضوعا لأستراتيجيات التنويع.

وصار توسع الصناعة التحويلية مرادفا للتنوع في الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية ، وتتجه البرامج الهادفة للتنويع نحو التصنيع وتنمية صادرات الصناعة التحويلية.

ان عمليات التنويع تجري في سياق الجهد الاوسع للتنمية، وهذه من المسلمات، ولذلك لا بد منطقيا من تطوير موارد الزراعة، الارض والمياه، وتوظيف نتائج التقدم التكنولوجي الميكانيكي والبيولوجي للارتقاء بالانتاج النباتي والحيواني، وعبر تعزيز المقومات الاقتصادية والتي ، شئنا ام ابينا، تدور حول الغلة والكلفة والسعر والدخل المناسب للمجتمع الزراعي. ولا يتعارض التنويع مع الاستثمار في استكشاف وتطوير المعادن اضافة على النفط والغاز .

لكن الزراعة والاستخراج لها حدودها الطبيعية، بينما الصناعة التحويلية هي القطاع الاكثر ديناميكية ومنبع التطور التكنولوجي والذي يجهز العالم بالمزيد من المنتجات الجديدة وبلا انقطاع. وما لم تتخذ الدولة النامية التصنيع وظيفة رئيسية لها فقد ضيّعت فرصة المحاولة النبيلة لقيادة الامة نحو الازدهار، وسلمتّ مستقبل الاجيال القادمة الى البؤس والضعف في عالم تسوده دول مزدهرة وقوية. وتحاكي استراتيجيات التنويع الانماط العامة للتطور الاقتصادي وفي انسجام من جهة اتجاه الحركة ووظيفتها في تسريع النمو والتنوع معا بحكم التلازم.

ارتبط الاهتمام بالتنويع الاقتصادي اساسا باوضاع الدول دون المرحلة الصناعية والتي تعتمد علاقتها بالعالم الخارجي على تصدير سلعة اوعدد قليل من منتجات القطاع الاولي، الزراعة والتعدين والاستخراج، ومنها النفط والغاز. ويتعرض اقتصاد تلك الدول ، عادة، الى

صدمات عنيفة نتيجة لتقلبات الطلب العالمي على صادراتهم واسعارها، او يتحول الطلب عنها فينحسر سوقها (5 ، 11) .

وبقيت اسعار النفط منخفضة بداية النصف الثاني من عام 2017 في دورتها الاخيرة التي بدأت اواخر عام 2014، رغم تعاون المصدّرين لخفض الانتاج وامتصاص الفائض. وتعاني الدول الاكثر اعتمادا على النفط عجزا ماليا وفي ميزان المدفوعات. وقد اخفقت تدابير تعويض النقص في موارد العملة الاجنبية وتمويل الانفاق الحكومي لضيق قاعدة الانتاج السلعي، وما يتجه منها للتصدير بوجه خاص، ولهذا عادت الى الواجهة اهمية استراتيجيات التنويع.

ولا شك ان الاحتياطيات التي تراكمت خلال صعود الاسعار ساعدت كثيرا على استمرار تمويل الاستيرادات، لكن جميع الدول قلّصت الانفاق الحكومي، وأعاق التقشف برامج الاستثمار العام واصابها باضرار واضحة في العراق لأدامة الانفاق الجاري بالمستويات التي يصعب النزول دونها اجتماعيا وسياسيا.

وتتجه سياسات التنويع الى تغيير بنية الانتاج لتكون موارد العملة الاجنبية بحجم كافي ونمو منتظم لتمويل المدفوعات الخارجية، لمختلف الاغراض، التي ينمو الطلب عليها باسرع من نمو الدخل الوطني (القومي).

تسهم الصناعة التحويلية بين 60 بالمائة الى 66 بالمائة من سلة الصادرات السلعية في العالم والباقي للزراعة والتعدين، وتلك من الحقائق الاساسية في الاقتصاد المعاصر ولا يمكن تجاهلها. لذا ليس امام الاقتصاد الذي يشكل النفط والغاز اكثر من 60 بالمائة من صادراته سوى استهداف تنويعها . وعندما لا تحتوي سلة الصادرات سوى النفط فان توسيع القاعدة الانتاجية السلعية، وخاصة الصناعة التحويلية للتصدير، من اهم شروط التنمية الاقتصادية لمواصلة اللحاق بالمستويات المتقدمة في العالم، وخلق فرص العمل لأستيعاب الشباب وبالذات في الدول عالية النمو السكاني.

والصناعة التحويلية قادرة على توليد فرص عمل ومكاثرتها عبر ديناميكياتها المعروفة لحين انجاز مرحلة التصنيع، وبعدها يتجه التوسع وتوليد فرص العمل الجديدة الى الخدمات او القطاع الثالث، بالمعنى الواسع. ومن بين مشكلات الاقتصاد النفطي البنوية النمو السريع في انشطة القطاع الثالث على حساب السلع المتاجر بها، كما سيأتي، بما من شأنه تعميق اعتماد الاقتصاد على المورد الريعي. ولذا يكون الوجه الآخر لبرامج وسياسات التنويع توظيف مختلف وسائل التأثير في تخصيص الموارد لدفعها نحو القطاع السلعي، بالتساوق مع تنمية بمعدلات ملائمة للبناء التحتي وضمان خدمات عامة كفوءة وكافية، وهي مهمات بمنتهى التعقيد حتى على الصعيد المنهجي ناهيك عن العقبات الاجتماعية والسياسية.

غالبا ما تنصح البلدان النامية بالانتفاع من المزايا المطلقة والنسبية، ومن مصاديق هذا المبدا الاستثمار في الصناعات ذات الاساس الزراعي او موارد التعدين والمقالع والاستخراج ، من معادن و كاربوهيدرت، او التوسع العمودي في تلك لصناعات اسفل التيار، نحو المنتجات النهائية. ومن امثلة ذلك صناعات النسيج اعتمادا على الصوف والقطن، او التصفية

والبتروكيمياويات والاسمدة حيث يتوفر النفط والغاز. كما ان وفرة المورد الزراعي او المعدني لا تضمن نجاح صناعات تقوم على معالجته في الداخل، فقد يفشل هذا الاقتصاد النفطي او ذاك في البتروكيمياويات، وربما تخفق صناعات المنتجات الحديدية للانتفاع من وفرة خامات الحديد. ولجعل المورد ميزة فعلية في الصناعة التحويلية لا بديل عن التركيز على شروط العائد المرتفع ما يقود الى تحري دقيق في التكنولوجيا واختيار فنون الانتاج ومتطلبات الكفاءة التشغيلية.

وفوق ما تقدم يقود التأسيس على المزايا الطبيعية الى التخصص في حين تتطلب التنمية الاقتصادية التنوع الذي يمد الاقتصاد بالمزيد من مصادر الدخل وفرص العمل وبصفة مستمرة. ولذا دأبت الدول التنموية Developmental States في شرق وجنوب شرق آسيا، خاصة، على تخليق ما يسمى مزايا مقارنة ديناميكية لم تكن موجودة في الوضع الابتدائي، ويفسر هذا التوجه نجاحها في نظر البعض، وتلك المزايا المستحدثة اقرب الى القدرة التنافسية بدلالة التكاليف (P 6 ، 29).

ويتطلب التصنيع سياسات تعمل على تهيئة امكانية الاستثمار في صناعات ومتنتجات تكون عوائدها عند المتوسطات الدولية او اعلى، وهذا بالضبط هو الجوهر الذي افتقدته تجربة التنويع في العراق.

ويلاحظ من تجارب الدول المصنعة حديثا والناهضة صناعيا انتشار الاستثمار في صناعات المدخلات ذات الاستخدام الواسع والاجزاء، للتغلب على عقبات التسويق، وايضا للانتفاع من سلسلة حلقات القيمة على المستوى الوطني والعابرة للحدود. إذ اقيمت الكثير من معامل التجميع اعتمادا على مصانع المدخلات والاجزاء تلك، داخل وخارج الدول. وساعد ازدهار صناعة الاجزاء على نوع من التخصص في المرحلة الانتاجية حتى ضمن المجمعات الصناعية او ما يسمى العناقيد، Clusters ، حيث تتجاور مصانع الاجزاء والتجميع وتشترك في بناء تحتي وتسهيلات اخرى في المكان والسياسة الاقتصادية الداعمة لها.

ولقد ساعد الربط بين التخصص على مستوى المراحل والتكامل تجاوز محدودية راس المال وميل القطاع الخاص الى توزيعه وتنويع انشطته لتقليص المخاطر. ولذلك تقام العديد من المصانع لنفس المنتجات بمنشآءات متوسطة الحجم متجاورة، وهنا تصبح المجمعات الصناعية مكانا ملائما لأنتشار وتبادل الخبرات بحكم بيئة العمل (6-13 PP ، 29).

وعادة ما يشتد الحماس للتنويع مع زيادة ضغوط عجز الموازنة العامة ومشكلة ميزان المدفوعات الخارجية، التي ستظهر قاسية بعد نفاد احتياطيات العملة الاجنبية مع استمرار اسعار النفط عند مستوياتها المنخفضة.

يساعد مورد النفط على رفع الانفاق الحكومي فوق المستوى التناسبي، بدلالة متوسط الناتج المحلي للفرد، ويسمح بتنمية البناء التحتي المادي، وامدادات الطاقة ومنها الكهرباء، وخدمات التعليم والصحة، وهذه من مقومات التنوع والنمو . لكن من جهة اخرى، ولوفرة العملة الاجنبية، يرتفع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية، فتضعف القدرة التنافسية لقطاع السلع المتاجر بها، وتنسحب الموارد عن الصناعة التحويلية وتتعرض الزراعة ايضا الى

تنافس خارجي. وبصفة عامة، وكما هي تجربة العراق تتضاءل العوائد المتوقعة للاستثمار في الصناعة خارج النفط والغاز، ومع ذلك لا يمكن الجزم بنوع من الحتمية بوجود علاقة سببية بين صادرات الموارد الطبيعية والاعاقة الصناعية. ولا بد من الاهتداء الى توليفة من السياسات الكفيلة بتعقيم الاقتصاد الوطني ضد المرض الهولندي، وتبقى التنمية الاقتصادية تعني التصنيع والتنويع.

وبينما تمثل وفرة الايرادات الحكومية والعملة الاجنبية عند ارتفاع الاسعار فرصة مناسبة لنهضة التنويع، في بلد مثل العراق، نجد ان الاهتمام بالتصنيع يتراجع، وعموم التنمية الاقتصادية، ايام الازدهار النفطي. وعندما يوقِض تراجع الاسعار الاحساس باهمية التنوع تكون الموارد قد تقلّصت وتنتظر الحكومات موجة جديدة لأرتفاع الاسعار ... وهكذا ، ويتطلب الامر تدابير فعالة لمغادرة هذا المأزق.

من اين ينطلق التنويع، هذا سؤال مطروح عادة وتعتمد الاجابة على مجمل الامكانت، فالمنتجات عالية النوعية، مرتفعة القيمة المضافة، تتطلب تكنولوجيا متقدمة وخبرات ومهارات راقية، ومستويات رفيعة في الادارة والتنظيم، والاستثمار في انشطة مغذية، وبناء تحتي صناعي متكامل، وهذه متاحة للدول المتقدمة بصفة رئيسية. وعلى الطرف الآخر تنحصر فرص التنويع في صناعات تستفيد من مزايا وفرة الموارد الطبيعية، أي صناعات تحويلية تقوم على المواد المصدرة ذاتها، وهي تناسب الدول التي لا زالت عند الطور الابتدائي في عملية التصنيع، وهناك صناعات استهلاكية ومواد انشائية وسواها اعتادت عليها البلدان النامية. والمهم في الامر أن فرص التنويع موجودة دائما بمساعدة سياسات اقتصادية لتأمين العوائد المناسبة للتحفيز، اضافة على دور الاستثمار الحكومي ذاته.

والتصنيع في جوهره عملية اعادة تخصيص الموارد من القطاعات الاولية والانشطة التقليدية نحو الانتاجية الاعلى. وتستمر هذه العملية حتى وصول الاقتصاد الى مرحلة النضج التي عليها الدول المتقدمة.

وثمة علاقة اخرى بين الدخل المرتفع، المرحلة المتقدمة في مسار النمو، والنوعية العالية لسلع التصدير الراقية. ويتيح التصدير فرص استغلال وفورات الحجم الكبير والمستحدثات التكنولوجية. ومن هنا تظهر معاني اضافية لأرتباط التصنيع بالتنويع والنمو لأن تقديم منتجات جديدة ضروري لأحراز مكاسب الانتاجية والارتقاء في سلم النوعية.

يتجه الاقتصاد في مرحلة عالية من التقدم نحو توظيف القدرات التكنولوجية العالية في الابتكار والتطوير للاستثمار في المنتجات الجديدة والانتفاع من العوائد العالية في المراحل الاولى من دورة حياة المنتوج. وقطاع الاعمال هناك اقدر على اختيار الحلقات عالية القيمة المضافة في سلاسل القيم لمختلف عمليات الانتاج على مستوى العالم. وقد اكتشف التحليل الاحصائي وجود ميل لتراجع التنوع بعد ان يتجاوز متوسط الدخل للفرد العتبة المقابلة للنضج الصناعي، في ابحاث سابقة وفي التحليل الذي اجراه الباحث في دراستنا هذه ، ومع ذلك لا يمكن الجزم بانعكاس العلاقة بين التنوع والتطور الاقتصادي بعد تجاوز عتبة معينة (20 ،19، 17 P، 23).

2 . <u>الاقتصاد النفطي وعقبات وحوافز التنويع:</u>

تمثل دول مجلس التعاون نموذجا صافيا للاقتصاد النفطي في التكوين، حيث لم يكن اقتصاد العراق على سبيل المثال، نفطيا حتى بداية خمسينات القرن الماضي بدلالة مصادر العملة الاجنبية وتمويل الانفاق الحكومي.

وفي الوقت الحاضر تتجلى هيمنة الموارد الهيدروكاربونية على اقتصاد الخليج في كونها المصدر الرئيس لتمويل الموازنات العامة، والمكون الكبير في جانب المقبوضات لموازين المدفوعات الخارجية، ومنشأ الفوائض المالية، واحتياطيات البنوك المركزية والاصول المستثمرة في الاسواق الدولية، كما هو الحال في العراق والجزائر، ودول اخرى في المنطقة والعالم من مصَدّري السلع الاولية.

بيد ان دول المجلس تختلف، ايضا، بهذا القدر او ذاك في الحجوم النسبية للموارد، آنفة الذكر، ومديات تنوع الاقتصاد ومرتكزات سياسة التنويع. وثمة خاصية اخرى، سوف تتضح ابعادها، تتمثل في ثقل العمالة الوافدة من مجموع القوى العاملة وخاصة في قطاع الاعمال الخاص. الى جانب تركز العمالة الوطنية في القطاع العام. وايضا، القدرة المحدودة لقطاع النفط والغاز في استيعاب القوى العاملة، مع وصول التوظيف في القطاع الحكومي مستويات عالية لا تسمح شروط الكفاءة الاقتصادية تجاوزها، وهي حالة العراق كذلك (p 6 ، 8).
عدد من العوائق تعرقل او تمنع التنويع في بلدان النفط والموارد الطبيعية منها تذبذب المورد النفطي ذاته، فعندما ينخفض كثيرا يربك برامج الاستثمار منها ما يتوقف واخرى لا يباشر بها، وينصرف الجهد لأدامة النفقات الجارية في الموازنة واستقرار المستوى المعيشي للاسر وتجربة العراق كافية لتوضيح الدور السلبي لتقلبات المورد النفطي. فعندما يرتفع مورد النفط يقود الى صعود الاستهلاك والاستثمار بينام يكون الانخفاض على حساب الاستثمار عادة.

يعتاد الاقتصاد النفطي التعايش مع المغالاة في اسعار صرف العملة الوطنية وبالتالي المرض الهولني، اي المستوى المنخفض للقدرة التنافسية الدولية في انشطة السلع المتاجر بها. مع ذلك لا يبدو المرض الهولندي في دول المجلس معيقا للاستثمار في الانشطة السلعية مثلما هو في دول اخرى ربما لان العمل الرخيص عادله او خفّف كثيرا من انعكاسه في التكاليف (P 5 ، 15) .

ومن جهة اخرى لتوزيع المورد النفطي دور اضافي في ازاحة انشطة السلع المتاجر بها لصالح الخدمات، لأن المواطنين يجدون في القطاع العام فرص العمل المرغوبة والرواتب المجزية. والشركات تجد الاستثمار في انتاج السلع والخدمات التي تستجيب للطلب الاستثماري والاستهلاكي الداخلي اكثر جدوى واقل مخاطرة من الانتاج المتجه للتصدير. ولذا اصبح تنويع القاعدة الانتاجية لا يعني تنويع الصادرات وهي الهدف، اي ان جدوى الاستثمار من جهة العائد والمخاطرة يتحيز نحو السلع والخدمات غير المتاجر بها بحكم عدم تعرضها الى منافسة خارجية. اما الاستثمارات التي تتجه لأنتاج سلع متاجر بها للتصدير فاغلبها للقطاع العام وترتكز على موارد النفط والغاز لأن الميزة النسبية هنا تساعد على التنافس. ورغم انجاز برامج استثمارية ضخمة، في دول الخليج، لبناء طاقات انتاجية واسعة في

البتروكيمياويات والصناعات كثيفة الطاقة، فيما عدا ذلك، لا يزال النمو يعتمد على داينمو الانفاق الحكومي من المورد النفطي وهو النمط المعروف في العراق ايضا. ولا زالت النهضة الصناعية بمبادرات القطاع الخاص، وبالانتفاع من البناء التحتي الذي انفقت عليه موازنات الدول الخليجة موارد لا يستهان بها، لم تصل الى الزخم المنتظربعد.

والمجتمع ايضا تواطأ مع ظاهرة العزوف عن الانخراط في الانشطة الانتاجية والتي تنطوي ، بالذات، على شدة عمل وانتظام صارم، وهذا النمط من السلوك في سوق العمل على اوضح ما يكون في اوساط المتعلمين والمتمثلين لقيم الطبقة الوسطى، وهي عريضة في الدول النفطية ومكونها الرئيسي من الاسر المعتمدة في معيشتها على رواتب الدولة ومدفوعاتها الاخرى.

وهناك تصور مفاده ان فئة التجار متنفذة في القرار السياسي لدول الخليج والعراق وحتى في دول غير نفطية في المنطقة، ولا تنسجم مصالحها مع التصنيع، ولذلك تعارض سياسات التنويع في ادواتها ونتائجها. لكن هذه الاطروحة تتطلب، موضوعيا، التحقق منها منهجيا لمعرفة مدى نفوذها فعلا في القرار، مع ان تناقض المصالح بهذا المعنى لا ينكر.

تصنف الدولة النفطية في المنطقة بانها رسخت ثقافة استرضاء الميول الانتفاعية على حساب الوظيفة التنموية ولذلك تسمى دولة أعطيات، تخصيص وتوزيع، ودأبت على الكسب السياسي لمواطنيها بالمساعدات النقدية والاعانات والتشغيل الزائد في الدولة، ... وهكذا. وهذه خاصية واضحة في العراق، وايضا هي قوية في دول مجلس التعاون. وفي الاخيرة تأكدت بسياسات واضحة، خلال السنوات القليلة الماضية، مثل التحويلات النقدية وزيادة الرواتب وتوزيع اراضي واعانات السكن باشكال مختلفة. ومثل هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع قد لا تساعد على ارساء قيم العمل المنتج وما تعنيه من ربط المكافأة بمضمون العمل واسهامه في اثراء المجتمع وتنميته (41-42 pp ، 11). والخوف من عدوى القيم " الريعية" نحو مشاريع التنويع مبرر ولكن من غير المقنع ان يتحول ، ذلك الخوف ، الى حكم مسبق من الدور الحكومي في الاقتصاد والتصنيع خاصة، ويمكن ، مبدئيا على الاقل، نفي التلازم الحتمي بين القطاع العام وعدم الكفاءة.

وفي تفس الوقت فان اقتراح سياسات تنطلق من التعارض الحاد بين انتفاع المجتمع مباشرة من المورد النفطي، من جهة، والتنويع والتصنيع، من جهة اخرى، ستكون تعجيزية سياسيا واجتماعيا، ولا بد من البحث الجاد عن مسارات وسط . لأنه من المتعذر، هذه الايام، تصوروجود حكومات في المنطقة بهذه القوة المتخيلة بحيث تعتمد تدابيرمنقطعة تماما عن القيم السائدة للعلاقة بين المجتمع والدولة وما اعتاد عليه الناس لعشرات السنين. ومن الافضل المراهنة على مراكمة انجازات تنموية، تحفر عميقا في تربة المجتمع، لأنتاج قيم جديدة تساعد على اكمال المسيرة حتى انجاز التصنيع واللحاق بالمجتمعات المتقدمة.

ولا يخفى كم ان مهمات التنويع عصية في بلدان النفط والموارد الطبيعية، ومع ذلك يشار الى تجارب تُعد ناجحة مثل المكسيك ،وماليزيا، واندونيسيا ، وشيلي المعتمدة على النحاس جزئيا (المصدر نفسه).

بعد عام 2008 ،ونتيجة لعمق وشمول الازمة المالية، ولان من اسبابها الاستخفاف بالضوابط التنظيمية والثقة المبالغ بها بحرية الاسواق وكفاءة عملها، تراجع التشدد النيوليبرالي. وبدأت تظهر دعوات قوية للحمائية والوطنية الاقتصادية وصلت ذروتها في الولايات المتحدة الامريكية، وربما لا يبتعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي عن هذا السياق.

ولقد بينت تجارب آسيا من اليابان، وكوريا الجنوبية، الى الصين كيف ان اللحاق بالغرب المتقدم والتصنيع يتطلب دولة انتاج او الدولة التنموية. وهذا لا يعني بالضرورة مزاولة القطاع العام للاستثمار الانتاجي، والانخراط المباشر في الصناعة والتجارة، بل ان الدولة تتحمل المسؤولية في التعبئة والتنسيق والتحفيز والتوجيه، والمشاركة عند الضرورة بمواردها، او تتولى، مباشرة، بعض الانشطة التي يتطلبها التنويع.

وطالما ان التنويع بالتصنيع، وما يصاحبه ويقتضيه ويترتب عليه، لا شك في ضرورته فليس من المعقول تعليقه على شرط المبادرة الحرة للقطاع الخاص، الاجنبي والوطني، وعبر آليات السوق التلقائية لتولي العملية. وفي العراق بالذات، ومهما يقال حول تشريعات او اجراءات لازالت مطلوبة لمباشرة القطاع الخاص بمهمات تنموية، او عوائق البيروقراطية او عدم نزاهة او غيرها، فهل تؤجل التنمية لعقود أخرى. متى كانت اوضاع المجتمعت وسياسات الحكومات وعلاقاتها الخارجية مثالية، بالمقاييس الليبرالية، في الدول التي باشرت وانجزت التصنيع سواء في اوروبا سابقا او في آسيا لا حقا .

العلاقة العكسية بين ارتفاع اسعار الصادرات وزخم التوجه نحو التنويع واضحة وبينتها ايضا ، على سبيل المثال، الدراسة (31) التي عالجت بيانات 78 دولة بين عامي 1970 و 2012 تسهم السلع الاولية، مواد الخام الزراعية والغذاء والتعدين والطاقة، باكثر من 40 بالمائة من صادراتها. أي ان ارتفاع الاسعار يقود نحو المزيد من التركز في صادرات الموارد والعكس صحيح ، وعند المقارنة بين انتعاش الاسعار في السبعينات وما بعد عام 2000 يبدو ان الأثر السلبي للاخير في التنوع ابلغ واعمق (42 P ، 31). وظهر ان لزيادة تكوين راس المال الثابت، نسبة الى الناتج المحلي، اثر ايجابي على التنوع، وان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية يعمق التركز. ولم تكن لللمتغيرات الاخرى مثل حركة راس المال عبر الحدود والديمقراطية وحتى متوسط الناتج للفرد علاقات قوية بتركز الصادرات ربما لأن التحليل حدي. كما ان لارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية اثر سلبي واضح في حصة الصادرات التحويلية من مجموع الصادرات، ولتكوين راس المال الثابت علاقة ايجابية معها ، ما يدل على الانسجام بين التصنيع والصادرات الصناعية والتنوع في منظومة العلاقات السببية والسياسات (57، 53 P 31).

مؤشر التنافسية الدولية يركب استنادا الى المستوى الذي وصلته الدولة في: المتطلبات الاساسية من المؤسسات ، والبناء التحتي ، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة والتعليم الاساسي؛ وروافع الكفاءة وهي التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور سوق المال، والجهوزية التكنولوجية؛ وعوامل الابتكار والتطوير ورقي قطاع الاعمال.

وقد تفاوتت دول مجلس التعاون على مدى هذا المؤشر الذي شمل 138 دولة لعامي 2016 – 2017 بين مستوى الامارات العربية 16 وعمان 66، وبينهما قطر 18 والسعودية 29 والكويت 38 والبحرين 48 . وكانت سويسرا في المرتبة الاولى تليها سنغافورة والولايات المتحدة ثالثة وتركيا 55 وايران 76. وتشير الكثير من التقارير الى ضعف كفاءة الشركات العامة مع التشغيل الزائد في الدوائر الحكومية، وجميع الدول تحاول التعامل مع هذه المشكلة دون التورط بتدابير صارمة قد تكون نتائجها الاجتماعية مربكة.

و اعلنت رسميا جميع الدول عن استراتيجيات وخطط نحو التنويع، وتوصف برامج قطر بانها طموحة على هذا المسار، وافصحت المملكة العربية السعودية عن برامج بعيدة الامد حتى عام 2030 للاصلاح والتنويع (p12 ،10) .

وحاولت دول المجلس، اضافة الى التصنيع على اساس الموارد، التنويع بالاستثمار في تسهيلات التجارة الدولية مثل الموانئ وانشطة اعادة التصدير، والخدمات المالية المصرفية، والاستثمار المالي واسواق تداول حقوق الملكية واوراق الدين، والاستثمارات العقارية والسياحية ... ، والمطارات وشركات الطيران، والاتصالات، والسفن، وتجارة الجملة والمفرد. لكن الهيمنة النفطية لازالت واضحة، وربما تعتمد تلك الانشطة الاستثمارية والخدمية بشكل اوآخر على دعم صريح اوغير منظور من موارد النفط والغاز. اضافة على ان مستويات الانتاج السلعي والخدمي من غير النفط تتأثر بالانفاق الحكومي والاخير بمورد النفط، بينما من اهم اهداف التنويع حماية الاقتصاد من تقلبات الدخل النفطي.

3. <u>التحليل الكمي لتنوع الصادرات وخصوصية الاقتصاد النفطي:</u>

يحاول التحليل التجريبي تفسير التنوع بمتغيرات دالة على مستوى التطور الاقتصادي، وخصائص الاقتصاد الوطني والابعاد المؤسسية والسياسات. وعلى هذا النهج وباستخدام قاعدة بيانات واسعة عن الدول للمدة بين عامي 1962 و 2000، عرضت الدراسة (30) تحليلا لتنوع الصادرات بالعلاقة مع: متوسط الدخل للفرد؛ والانفتاح التجاري؛ وتطور القطاع المالي؛ وسعر الصرف الحقيقي وتذبذبه؛ والمسافة عن الاسواق؛ والمستوى التعليمي؛ وخصائص الدول. وافاد التحليل الاحصائي، لتلك التجربة، ان الانفتاح التجاري يدفع نحو التخصص، وليس التنوع، بينما يساعد تطور القطاع المالي تنوع الصادرات في تلك الدول والفترة الزمنية. كما ان الارتفاع الزائد في سعر صرف العملة الوطنية له آثار سلبية على تنوع الصادرات، ولتذبذب سعر الصرف دور محدود في عرقلة تنوع الصادرت، اي ان التأكيد على مستوى سعر الصرف الحقيقي اكثر اهمية من الاستقرار قدر تعلق الامر بهدف تنويع الصادرات. ويبدو ان الدول البعيدة عن الاسواق الكبرى اقل استعدادا للتنوع، وللمستوى التعليمي ارتباط ايجابي به ما يفسر الصلة بين تراكم القدرات في الموارد البشرية والانتقال من هيمنة القطاع الاولي الى اقتصاد اكثر حيوية وديناميكية قوامه الصناعات التحويلية وما تقدمه من فرص التنمية والصادرات (13- 14 PP ، 30) .

وفي دراسة موسعة عن تنوع الصادرات في افريقيا جنوب الصحراء اظهر التقدير الاحصائي علاقة موجبة بين التنوع ومتوسط الدخل للفرد وحجم السكان ومتغيرات حول

السياسات و الابعاد المؤسسية. وكانت المعاملات مع متوسط الدخل للفرد والسكان عالية الاعتمادية الاحصائية، ومع المتغيرات المؤسسية والسياسات متفاوتة في اعتماديتها وهي: الانفاق على التعليم؛ والمساءلة السياسية وحرية التعبير، والاستقرار السياسي بمعنى غياب العنف؛ والسيطرة على الفساد؛ وفاعلية الحكومة؛ والضوابط التنظيمية للاعمال؛ وتنمية القوى العاملة؛ وكفاءة تعبئة الموارد، وعدالة التصرف بالاموال العامة؛ ومستويات الجدارة، حسب معايير التقييم المتعارف عليها في العالم Rating، في قطاع المال، والسياسة المالية ونوعية ادارة الموازنة، وادارة الاقتصاد الكلي، وما يسمى السياسات الهيكلية، والتجارة؛ واالتفاوت بين النساء والرجال، والحماية الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي للفئات الفقيرة والمعزولة؛ وسياسات استدامة البيئة؛ وحقوق الملكية؛ وادارة الشركات العامة؛ والشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام (39 - 32 PP ، 24).

ولكن لا تضاف جميع تلك الابعاد المؤسسسية الى الدخل والسكان في نفس المعادلة، انما يعاد التقدير في كل مرة مع واحد من تلك المتغيرات غير الاقتصادية. وبقي تاثير متوسط الدخل للفرد وحجم السكان قويا، عند اضافة الارض الزراعية؛ والنفط؛ وفيما اذا كانت الدولة مغلقة بريا ام لا؛ والمساءلة وحرية التعبير؛ والاستقرار السياسي؛ والانفاق على التعليم. وظهرت علاقة سلبية بين النفط والتنوع في سبع صيغ بديلة للتقدير، وايضا الارض الزراعية كانت علاقتها سلبية بالتنوع، وكون الدولة مغلقة بريا يضعف قدرتها على تنويع الصادرات حسب نتائج التقدير الاحصائي. وهذه المعالجات، التي شملت 48 دولة لمدة 45 سنة، انتهت تقريبا الى ما خلصت اليه ابحاث تجريبية اخرى ومنها ان التنوع يرتبط طرديا مع مستوى التطور وحجم الاقتصاد، وبصورة غير مباشرة للجغرافية دور في تنوع الصادرت تعبر عنه المسافة (25 P ، 24).

وبينت الدراسة (25)، التي تناولت دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، علاقة واضحة سالبة ومعنوية بمستوى دلالة 0.05 بين متوسط الدخل للفرد ومؤشر Herfindahl-Hirshmann للتركز، بمعنى ان العلاقة موجبة مع التنوع. وايضا بينت انعكاس التنوع، زيادة التركز، في مستويات عليا من متوسط الدخل للفرد إذ كان معامل مربع الناتج المحلي للفرد مع مؤشر التركز موجبا بمستوى دلالة 0.01. ولم تظهر اشارة معامل الخصوصية القطرية متماثلة في الدول النفطية. وحسب تحليل الانحدار للدراسة فان الاستثمارالاجنبي المباشر ،الخارج وصافي الداخل ، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية تدعم التنوع، و يعمل الانفتاح التجاري لصالح التنوع بخلاف ما توصلت اليه دراسة اخرى، والديمقراطية ايضا تعزز التنوع. بينما وفرة الموارد الطبيعية وصادرات الوقود علاقتهما عكسية مع التنوع وهو المتوقع (P20 ، 25).

ومن اجل التأكد من نمط العلاقة بين تنوع الصادرات ومستوى التطور والسكان اجرينا حساب معادلة انحدار خطية من بيانات عام 2015 بين مؤشر تنوع الصادرات والناتج المحلي الاجمالي للفرد ومربع الناتج المحلي للفرد والسكان، مع اضافة متغير لخصوصية الاعتماد على الموارد الطبيعية في الصادرات عندما تتجاوز نسبة الصادرات من الموارد الطبيعية 50 بالمائة من مجموع الصادرات السلعية. وعينة الدول 56 تشمل مصدري النفط في الشرق

الاوسط . ونشير الى ان مؤشر التنوع المعتمد في النشرات الاحصائية لمنظمة انكتاد هو المتغير التابع في هذه المعادلة، وهو يقيس الانحراف عن المتوسط الدولي للاهميات النسبية لمفردات سلة الصادرات وبالتالي فان نقصانه يعني المزيد من التنوع. وقد بين الشكل (10) علاقته مع متوسط الدخل للفرد ويتضح ان التنوع يتزايد مع النمو في المراحل الاولى وبعد مستوى معين يتراجع نحو التخصص. ونتيجة التقدير معروضة في معادلة الانحدار (1) التالية : ويلاحظ ان حجم السكان يساعد التنوع والنمو الاقتصادي ايضا ثم هناك نقطة تحول هي النهاية الضغرى في معادلة من الدرجة الثانية ترسمها معادلة الانحدار(1) موضوع البحث. ويتضح ايضا ان الخصوصية النفطية (الموارد الطبيعية) مؤثرة جدا وتقاوم التنوع، وهي ليست متعلقة فقط بدول الشرق الاوسط بل والدول الاخرى المماثلة، بمعنى ان معادلة الانحدار تصور نمطا عاما.

جدول (1)

معادلة انحدار

مؤشر التنوع مع الناتج المحلي للفرد والسكان وخصوصية هيمنة الموارد 2015

المقدرات	التقدير	الخطا المعياري للتقدير	T	مستوى الدلالة
الثابت	0.6796	0.0266	25.56	0.000
السكان (مليون نسمة)	(0.000173)	0.000059	(2.93)	0.005
الناتج المحلي للفرد (الف دولار)	(0.01203)	0.00174	(6.9)	0.000
مربع الناتج المحلي للفرد (الف دولار)	0.00012	0.000022	5.46	0.000
متغير خصوصية الموارد الطبيعية	0.2250	0.0326	6.91	0.000
معامل التحديد R-sq 67.25% ؛ معامل التحديد المصحح (adj) R-sq 64.68% ؛ عدد المشاهدات56				

المصدر: احتسبها الباحث ، والبيانات من (90-97 PP ،12).

ومؤشر التركز Concentration الذي يهتم بعدد مفردات سلة التصدير هو مقياس آخر في نشريات منظمة التجارة والتنمية ، UNCTAD ، لفهم التنوع يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح الذي يعني انعدام التنوع. ولأن المؤشر يختلف بعض الشيء في سلوكه عن مقياس التنوع آنف الذكر في الأنحدار (1) قدرنا معادلة الانحدار (2) التالية والتي افصحت عن نمط يماثل الى حد بعيد ما بينته معادلة الانحدار (1) . ونجد ان العلاقة السالبة بين مؤشر التركز ومتوسط الناتج المحلي للفرد تؤكد الصلة بين التطور الاقتصادي والتنوع، وبنفس المعنى

الاثر الايجابي للحجم بدلالة السكان، واعاقة هيمنة الموارد الطبيعية للتنوع واضحة في المعادلة وهي المتوقعة.

جدول(2)

معادلة إنحدار

مؤشر تركز الصادرات مع الناتج المحلي للفرد والسكان وخصوصية هيمنة الموارد 2015

المقدرات	التقدير	الخطأ المعياري	T	مستوى الدلالة
الثابت	0.3514	0.0295	11.93	0.000
الناتج المحلي للفرد الف دولار	(0.01002)	0.00238	(4.22)	0.000
مربع الناتج المحلي للفرد الف دولار	0.000096	0.000032	2.98	0.004
السكان	(0.000165)	0.000091	(1.81)	0.074
خصوصية الموارد الطبيعية	0.2697	0.0477	5.66	0.000
معامل التحديد R-sq 37.95% ؛ معامل التحديد المصحح R-sq(adj) 34.99 % ؛ عدد المشاهدات (الدول) 89				

المصدر: احتسبها الباحث، والبيانات من (90-97 PP ،12). ومؤشر التركزحسب تعريف منظمة انكتاد ومن بيانات المصدر (12).

وتسهم الصناعة التحويلية بنسبة واطئة من مجموع الصادرات في البلاد العربية، وهي قريبة من افريقيا بنسبة 21.3 بالمائة والشرق الاوسط بنسبة 20.7 بالمائة عام 2014. بينما في العالم، بالمتوسط، لنفس السنة اسهمت بنسبة 66.2 بالمائة من الصادرات وفي آسيا 80 بالمائة. وعن مدى ارتباط صادرات الصناعة التحويلية بالقيمة المضافة لهذا القطاع، وكلاهما بالمتوسط للفرد، جرى تقدير هذه العلاقة من بيانات عام 2013 لجميع الدول التي توفرت عنها بعدد 143 . والنتيجة مشجعة حيث الاعتماد واضح وقوي، في هذا السياق، وعرضت النتائج في معادلة الانحدار (3) التالية:

جدول (3)

معادلة انحدار

صادرات الصناعة التحويلية مع قيمتها المضافة

المتغيرات باللوغاريتمات الطبيعية

المقدرات	التقدير	الخطا المعياري للتقدير	T	مستوى الدلالة
الثابت	(1.046)	0.278	(3.77)	0.000
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	1.2247	0.0428	28.63	0.000
معامل التحديد R-sq 84.78% ؛ معامل التحديد المصحح (R-sq(adj 85.32% ؛ عدد المشاهدات 143				

المصدر: احتسبها الباحث، والبيانات من (224- 227 PP ، 26).

مرونة الصادرات من الصناعة التحويلية مع القيمة المضافة للقطاع 1.2247 ، ولهذه الخاصية مضامين مهمة في ميزان المدفوعات الخارجية.

وعالجت الدراسة (27) بيانات 156 دولة للفترة 1988- 2006 لتشخيص نمط تنوع الصادرات عبر مسار التنمية الاقتصادية، واكتشفت ايضا معادلة من الدرجة الثانية لمؤشر التركز بالعلاقة مع الناتج المحلي للفرد. وقاست التركز بثلاث طرق : Herfindahl ، و Theil، و Gini وكانت النتائج متماثلة، والعتبة، التي يتجه الاقتصاد بعدها نحو التخصص، عند 25 الف دولار لمتوسط الناتج المحلي للفرد بالقوة الشرائية الدولية المتعادلة PPP بدولارات عام 2005 ، وتتراوح حول تلك النقطة بين 23 الف دولار و28 الف دولار حسب المعادلة المستخدمة للتقدير. وتظهر الدول المتقدمة على يمين العتبة حيث نقطة الاصل على اليسار، والتي بعدها يتراجع التنوع لصالح التخصص (27- 29 PP ، 27).

وتوصلت الدراسة الى ان التوسع الافقي Extensive هو اساس التنوع حيث تدخل ميدان التصدير منتجات وخطوط جديدة في المراحل الاولى للتنمية. ويبرر التحليل الذي قدمته الدراسة النظر الى تنوع الصادرات بانه متغير داخلي، Endogenous ، للنمو الاقتصادي.

و يعكس تنوع الصادرات بين مرحلة الدخل المتوسط الى المرتفع عملية تكيف او تعديل بطيئة، للانتقال نحو التخصص، وكشفت البيانات التفصيلية ان الدول على يمين نقطة الانقلاب، وهي المتقدمة، قد تخلّت عن بعض خطوط صادراتها بالانسجام مع الوفرة النسبية للموارد هناك او كما اصبحت عليه في السنوات الاخيرة (P22 ، 27).

وتنسجم نتائج هذا البحث التفصيلي مع ما توصلنا اليه في معادلة الانحدار (1)، وان كانت من عينة صغيرة ما يدل على رسوخ النمط وهو باختصار زيادة التنوع مع التطور الاقتصادي بدلالة متوسط الناتج للفرد وفي مرحلة متقدمة يميل نحو التخصص . كما ان النظر الى الصادرات متغيرا داخليا للنمو يتوافق ايضا مع معادلة الانحدار (3) التي اجريناها بين صادرات الصناعة التحويلية وقيمتها المضافة.

اشارت الدراسة (28) الى دور اليورو في التوسع التجاري الافقي Extensive Margin of Trade والمقصود زيادة المنتجات المتاجر بها وتعدد نوعياتها، واسهمت اتفاقية التجارة الحرة الاوربية المتوسطية بأثر مماثل. أي ان سعة السوق الذي يتجه اليه التصدير وكلفة التجارة التي تعبر عنها المسافة، وخصائص اخرى، من العوامل الفاعلة في التنوع، ومع السوق كبير الحجم يزداد احتمال وجود طلب على منتجات جديدة وتصدير نوعيات عديدة من نفس المنتجات، هذا ما استنتجته الدراسة من تحليل تفصيلي لبيانات التجارة، الى حد الرتبة السادسة من التبويب السلعي، لأثبات المقدمات التي انطلقت منها (28،P21). لكن الدراسة ذاتها بينت ان هامش الكثافة، Intensive Margin، اي تصدير اكثر فاكثر من نفس المنتجات والمنشآت هو الذي يفسر، على الاغلب، نمو الصادرات وخاصة في البلدان المتقدمة. وفي البلدان النامية يبدو ان التنوع الجغرافي في الصادرات اكثر ديناميكية من تنوع المنتجات. كما ان تجارة الدولة النامية مع الدول المتقدمة تساعد على زيادة الصادرات.

جدول (4)

ارتباط الانفتاح التجاري بمستوى الدخل

	صادرات السلع والخدمات الى الناتج المحلي عام 1990%	صادرات السلع والخدمات الى الناتج المحلي عام 2015%	تغير الانفتاح التجاري بين عامي 1990 وعام 2015	ناتج عام 2015
متوسط الناتج للفرد بالقوة الشرائية الجارية لعام 2015	0.463 0.000	0.559 0.000	الارتباط غير معنوي	لم يحسب
صادرات السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 %	1	0.755 0.000	(0.340) 0.000	(0.203) 0.02
صادرات السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي عام 2015%	0.755 0.000	1	0.206 0.000	(0.12) 0.109

الناتج المحلي الاجمالي لعام 1990	(0.187) 0.02	غير معنوي	غير معنوي	0.82 0.000
الناتج المحلي الاجمالي لعام 2015	(0.203) 0.011	(0.121) 0.109	غير معنوي	1

المصدر: احتسبها الباحث ، والبيانات من World Bank , WDI لكل الدول التي توفرت عنها.

ملاحظة: لم يظهر للباحث ارتباط بمعنوية احصائية مقبولة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري او تغيره.

ثم اجرينا حساب الارتباط بين نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي الاجمالي وحصة قطاعات الخدمات في توليد الناتج المحلي الاجمالي، والبيانات لكل الدول التي توفرت عنها في مؤشرات البنك الدولي WDI وهي المتوسطات للثلاث سنوات الاخيرة، وتبين ان الارتباط موجب 0.342 ومعنويته عالية، مستوى الدلالة 0.000 ، وتختلف نتيجة التحليل هذه عن الانطباع او المتبادر الذهني الاول، لكنه الواقع. وهل ان ارتفاع نسبة الصادرات من السلع والخدمات الى الناتج المحلي يقلل من احتمال عجز ميزان المدفوعات ، لقد بين التحليل وجود علاقة ايجابية بينهما لكنها ضعيفة وليست معنوية احصائيا. وهل ان الانفتاح التجاري، بنفس التعريف آنفا، يساعد الجهد الاستثماري، لقد أظهر التحليل ان الارتباط موجب لكنه منخفض وغير معنوي احصائيا. وظهرت علاقة تكوين راس المال الثابت مع الخدمات، وكلاهما نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي سالبة، فالارتباط بينهما (0.272) ومعنويته عالية حسب مستوى الدلالة 0.001. وهذه النتيجة تبرر الخوف على التنمية من تزايد ثقل الخدمات، في مقابل انحسار قطعات السلع نسبيا، في الاقتصاد الوطني خلال المراحل الاولى للتطور.

لقد اصبح من الشائع، عدا استثناءآت معروفة، ان الثقل الكبير لصادرات النفط يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي. بيد ان هذا الحكم وان يستند الى مقدمات نظرية مقنعة يتطلب الاختبار التجريبي بوسائل ومقاربات مختلفة. ولذا اجرينا حساب الارتباط والانحدار بين الثقل النسبي للوقود في الصادرات السلعية والنمو الاقتصادي دون اضافة متغيرات اخرى.
واستخدمت بيانات جميع الدول في جداول البنك الدولي WDI للمدة الاخيرة، 25 سنة، واعتمدت المتوسطات البسيطة لخمس سنوات لكل من نسبة صادرات الوقود من مجموع صادرات السلع ونمو الناتج المحلي الاجمالي، وايضا المتوسط لكل المدة .

ولا تفيد نتيجة التحليل، بصفة عامة، وجود علاقة سلبية واضحة، وكانت معاملات الارتباط للفترتين الأولى والخامسة طفيفة وليست معنوية احصائيا، وللفترة الثانية ايضا واطئة وليست معنوية. وللفترتين الثالثة والرابعة موجبة ، 0.211 و 0.229 ومعنوية بمستويات دلالة

0.007 و 0.003 على التوالي. ولكل المدة كان الارتباط موجبا 0.140 ومعنويا بمستوى دلالة 0.000 . وعند اضافة متغير الخصوصية للدول التي تبلغ نسبة صادرات الوقود 50 بالمائة فاكثر اظهر ارتباطا موجبا واطئا 0.073 وبمستوى دلالة 0.015، وهذه النتيجة تعني التشكيك بالعلاقة السلبية. وعند حساب معادلة الانحدار جاء معامل التحديد غاية في الانخفاض 1.97 بالمائة ومع اضافة متغير الخصوصية 2.24 بالمائة بمعنى ان اسهام صادرات الوقود لا يفسر اختلافات النمو بما يعتد به وذلك استنادا الى بيانات ربع قرن نهايته عام 2016.

ولم يكشف التحليل الاحصائي للعلاقة بين تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد ومتغيرات اخرى دالة على الهيمنة النفطية عن أثر سلبي للمورد النفطي بالمقارنة الدولية. فقد جرى تقدير معادلة انحدار بين تطور متوسط الناتج المحلي للفرد، والجهد الاستثماري متمثلا بتكوين راس المال الثابت، واهمية صادرات النفط وما اليها في مجموع الصادرات السلعية ، ولم يبين التحليل ما يمكن وصفه باعاقة نفطية للنمو، ونتيجة التقدير في الجدول (5) التالي:

جدول (5)

معادلة انحدار متوسط الناتج المحلي الحقيقي للفرد بدلالة وضع الأبتداء والجهد الاستثماري والخصوصية النفطية

الدالة مزدوجة اللوغاريتمات

المقدرات والتقديرات والنماذج	الاول	الثاني	الثالث	الرابع
الثابت	(1.655) (3.27) 0.000	(2.342) (3.57) 0.001	(1.755) (2.76) 0.007	(1.548) (3.54) 0.001
الناتج المحلي للفرد عام 1979-1981	0.9675 26.98 0.000			0.9339 28.31 0.000
الناتج المحلي الابتدائي للفرد عام 1970-1972		0.9522 20.39 0.000	0.9506 19.64 0.000	
هيمنة النفط في الصادرات للسنوات 2011- 2014	(0.0131) (0.81) 0.421	0.0084 0.36 0.718	0.0179 0.76 0.452	
تكوين راس المال الثابت المحلي الاجمالي% الناتج المحلي الاجمالي	0.813 5.3 0.000	1.143 5.68 0.000	0.964 4.90 0.000	0.860 6.26 0.000
متغير الخصوصية لدول الخليج الاربعة	(0.961) (2.69) 0.009	(1.425) (2.39) 0.019		
متغير الخصوصية للعراق	0.903 1.78	1.659 2.65		

	0.079	0.01		
متغير الخصوصية لدول مجلس التعاون			(1.386) (2.24) 0.028	
معامل التحديد -R sq%	91.01	87.11	85.98	89.82

.المصدر: احتسبها الباحث، من بيانات البنك الدولي WDI .

ملاحظات: الناتج المحلي بالاسعار الثابتة لعام 2010؛ المتغير التابع هو متوسط الناتج المحلي للفرد للسنوات 2012- 2015؛ الهيمنة النفطية هي نسبة صادرات الوقود من مجموع الصادرات السلعية للسنوات 2011-2014؛ تكوين راس المال الثابت هو المتوسط البسيط لنسبة تكوين راس المال الثابت الى الناتج لكل السنوات 1970 – 2015 ؛ دول الخليج هي المملكة السعودية والامارات العربية والكويت وقطر؛ عدد الدول في العينة 92 للنموذج الاول و 85 للنموذج الثاني.

ومن المتوقع ان تكون للمورد النفطي خصوصية واضحة في الانفاق الحكومي، وقد جرى تقدير معادلة انحدار لكل من نسبة الانفاق الحكومي من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة الاعانات والتحويلات من الانفاق الحكومي مع صادرات الوقود ومتوسط الناتج المحلي للفرد بتعادل القوة الشرائية لدولارات عام 2011 بصفتهما متغيرات تفسيرية. والمتغيرات الاربعة هي متوسطات السنوات الخمس الاخيرة للدول في مؤشرات التنمية العالمية WDI للبنك الدولي. وكانت معاملات الانحدار لصادرات الوقود ليست معنوية بل يمكن القول بعدم تأثيرها، واتجاه الاشارة مع الانفاق الحكومي سالب ومع الاعانات موجب، بينما كان تأثير الدخل معنويا على كليهما وبمستوى دلالة 0.001 للاول و 0.011 للثاني. لكن قدرة معادلتي الانحدار الاجمالية على التفسير منخفضة فمعامل التحديد لمعادلة الانفاق الحكومي 14.56 % و للاعانات والتحويلات 9.34% . وهكذا يتضح من الصعب التعويل على التحليل الكمي لبيانات المقازنة الدولية او تجميع بيانات السلاسل الزمنية والدول Pooling للقول بدور سلبي للنفط في النمو او نمط محدد للتصرف بالموارد، بل يتطلب الامر معالجات تحليلية تنطلق من واقع علاقات الكلفة - المنفعة، والسياسات التي تقود الى رفع عوائد الاستثمار السلعي للتنويع خارج القطاع النفطي.

و اظهرت الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية مصدرا للعملة الاجنبية وتمويل االانفاق العام استعدادا منخفضا في تنويع القاعدة الانتاجية والصادرات. وقد باشرت الاستثمار في الصناعة التحويلية، وفي اطار استراتيجية تعويض المستوردات خاصة، لكنها لم تنجح على الاغلب، مع استثناءات تاتي في محلها، في الوصول بتلك الصناعات الى امتلاك مقومات ذاتية للنمو، وتعثّر التصنيع في تجربة العراق ثم توقف.

وكانت مهمات تنويع الصادرات أصعب لان وفرة العملة الاجنبية في دول صادرات الموارد الطبيعية وسياسات التصرف بالدخل من شأنهما إضعاف القدرة التنافسية الدولية، فتتضاءل جدوى الاستثمار لأقامة طاقات انتاجية خارج قطاع الاستخراج بهدف التصدير.

وبينت دراسات لعينات كبيرة من دول العالم ان تنوع الاقتصاد والصادرات في بلدان الموارد الطبيعية بصفة عامة هو بالفعل اوطأ بفارق جوهري عن البلدان المتقدمة والناهضة. وان الصادرات ليست محدودة التنوع وحسب بل واطئة النوعية، وبقيت دون تطور بمرور الزمن في النوعية والتي تقاس بمستوى تعقيد وتقدم التكنولوجيا المستخدمة في انتاجها (15 P،22). وذلك في الدول التي لا تزيد حصة الصناعة التحويلية عن 11 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، وهو حال الدول النفطية في المنطقة العربية وايران.

ويبدو ان البناء التحتي ونوعية المؤسسات، أي فاعلية الحكومة وضوابط تنظيم الحياة الاقتصادية والنزاهة، لها اثر ايجابي في تنوع القاعدة الانتاجية، لكن تلك العوامل لوحدها لا تضمن تنوع الصادرات أو ضعيفة التأثير. ووجد التحليل الاحصائي المقارن ان وفرة الموارد الطبيعية تعيق تنوع الصادرات لكنها تساعد التنوع الاقتصادي. وللأستثمار الأجنبي المباشر ارتباط ايجابي بالصادرات لكن دوره في التنويع الاقتصادي ضعيف (المصدر نفسه).

ولا بد من التحفظ على تعريف التنوع الذي اعتمدته تلك الدراسة (22)، والذي يقاس بتعدد مصادر الناتج المحلي الاجمالي. ومن المعلوم ان البلدان النفطية تستطيع التوسع في كافة القطاعات عدا الصناعة التحويلية، أذ تنمو الخدمات سريعا بما يتناسب مع الدخل المحفَز بالانفاق الحكومي الممول بالمورد النفطي. والمشكلة اصلا في هذا الطراز من النمو لأن عملية توليد وتوزيع الدخل لاحقة للتصرف بالمورد الريعي، وتضيف اعاقات جديدة امام التصنيع. اي ان متغير التنوع الاقتصادي الذي وجَدَته الدراسة لا يتعارض مع المورد الطبيعي ولكنه لا ينسجم مع تنوع الصادرات الذي يرتبط بنمط معين لنمو قطاع السلع والخدمات غير المتاجر بها.

4 . مصادر الدخل والتصنيع في تجربة الخليج:

1 .4. الثقل العالمي للخليج في الطاقة:

للخليج اهمية كبيرة في احتياطات النفط الخام تقدر 496.5 مليار برميل وتشكل 33.3 % من احتياطيات نفط العالم البالغة 1492.7 مليار برميل. علما ان نفوط منطقة الخليج تقليدية وتكاليف استخراجها منخفضة مقارنة بنفوط كندا وفنزويلا، على سبيل المثال، وهذه ميزة اخرى. واذا اضيفت احتياطيات العراق وايران يصل مجموع الاحتياطيات في هذه المنطقة الى 797.4 بنسبة 53.4 % من احتياطيات نفط العالم، مع ان العديد من التقارير والتصريحات اشارت الى وجود احتياطيات محتملة في العراق قد تضاعف الرقم المعلن حاليا وهو 142.5 مليار برميل نفط.

والخليج باكمله اكبر منتج للنفط الخام 17.7 مليون برميل في اليوم عام 2015، دون بدائل النفط الخام الاخرى ومنها الغاز المسيل، ويمثل 23.6 % من انتاج العالم البالغ 75.1 مليون برميل في اليوم. وعند اضافة نفط العراق وايران يصل المجموع الى24.3 مليون برميل في اليوم ما نسبته 32.4 % من انتاج العالم. وفي عام 2016 ارتفع انتاج الخليج الى 18.3 مليون برميل في اليوم ومع ايران والعراق يرتفع انتاج منطقة الخليج الى 26.6 مليون

برميل في اليوم من مجموع انتاج النفط الخام في العالم عام 2016 وهو بمقدار 75.5 مليون برميل في اليوم (32 p ، 2) .

وفي دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى كانت صادرات النفط بالمعدل اليومي 17.81 مليون برميل يوميا للسنوات 2000- 2013 ، وبلغت ذروتها عام 2016 بمقدار 20.49 مليون برميل في اليوم. وفي دول المجلس 12.15 مليون برميل في اليوم لفترة الصعود النفطي و 13.44 مليون برميل في اليوم عام 2016.

اهمية الخليج في سوق النفط لا تاتي فقط من حجم الانتاج والاحتياطيات بل قدرة الخليج على اداء دور المنتج الاخير، لوجود طاقة استخراج احتياطية وهي من عوامل استقرار السوق.

ولأن سوق النفط يعجز عن تعويض النفط الخليجي، بذلك الحجم الكبير، من مصادر أخرى، بعد مدة قصيرة تُعيّنها كميات المخزون التجاري والاستراتيجي في الدول المستهلكة، يتضح معنى الربط بين امن الطاقة في العالم وامن المنطقة، وهي مسألة تستحق الكثير من البحث الجاد.

لكن، مع ذلك، فان وحدة سوق النفط، وهي اكيدة، من شانها توزيع اضرار انقطاع نفط الخليج على جميع المستهلكين دون تمييز. وايضا، ومع وحدة سوق النفط لا يبقى معنى لمنع تصدير نفط الخليج الى هذه الدولة او تلك. والواقع يبين، دون ريب، ان الدول المنتجة في سباق للاستثمار في التطوير والاستخراج وفي شبكات النقل وتسهيلات التصدير.

وفي انتاج الغاز للخليج 408.8 مليار متر مكعب قياسي سنويا ونسبته 11.2 % من انتاج العالم البالغ 3643.7 مليار متر مكعب قياسي، وعند اضافة ايران يصل انتاج المنطقة الى 635.5 مليار متر مكعب قياسي سنويا بنسبة 17.4 % من انتاج العالم.

ولا يتناسب انتاج الغاز في منطقة الخليج مع الاحتياطيات وهي 41785 مليار متر مكعب قياسي، وروسيا هي الاولى في احتياطيات الغاز يليها الخليج بفارق ليس كبيرا. وعند اضافة ايران تكون احتياطيات المنطقة 75285 مليارمتر مكعب قياسي يما نسبته 37.3 % من احتياطيات العالم البالغة 201967 مليار متر مكعب قياسي و تصبح المنطقة صاحبة اكبر احتياطيات في الغاز.

وتبين هذه المؤشرات ان دول مجلس التعاون، ومنطقة الخليج كلها، ينتظرها دور كبير في مجال الغاز خاصة بعد تزايد الطلب عليه على حساب النفط والفحم لأسباب عدة منها في تقنيات استخدام الطاقة و في نظافة البيئة. ومع اهمية الغاز في البتروكيمياويات والصناعات كثيفة الطاقة يمكن للمنطقة ان تكون موطنا لقاعدة صناعية عريضة اساسها موارد الطاقة خلال السنوات القادمة اذا ما استقرت سياسيا واستتب الامن على نحو مستدام.

ودائما تُنشر دراسات وتوقعات عن التطورات التنكولوجية التي تساعد على تطوير المصادر غير التقليدية للوقود الاحفوري، النفط او الغاز الصخري والرمال النفطية والنفط

الثقيل الفنزويلي والكندي ... وغيرها. بيد ان التطورات التقنية تطال المصادر الاعتيادية النفطية والغازية وايضا تساعد على خفض تكاليف تطويرها واستخراجها، وتبقى المنافسة السعرية لصالح نفوط وغاز المنطقة.

2 . 4 . ناتج دول المجلس وبنيته في الأطار العربي:

بالاسعار الجارية بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون 1.4 ترليون دولار عام 2015 والخليج باجمعه عند مقارنته بالدول يأتي تسلسله 11 بعد كندا ناتجها المحلي الاجمالي 1.55 ترليون دولار واعلى من كوريا الجنوبية ناتجها الاجمالي 1.38، ويعادل 7.8 % من اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية ناتجها الاجمالي 17.95 ترليون دولار لنفس العام. والمتوسط السنوي للمدة بين عامي 2000 و 2013 يقدر 889.9 مليار دولار ، ومن المتوقع ان يصل عام 2018 الى 1615.6 مليار دولار وهو قريب من مستوى عام 2014 عندما بلغ 1641.6 مليار دولار.

وللفترة بين عامي 2000 و 2013 كان المتوسط السنوي للناتج المحلي الاجمالي في العالم العربي 1570.7 مليار دولار وفي عام 2014 اصبح 2793.7 مليار دولار والمتوقع لعام 2018 يقدر 2492.2 مليار دولار. وكان اسهام دول المجلس في الناتج العربي بنسبة 51.8 بالمائة 1995 ، و 58.8% عام 2014 (الشكل 7). ويتأثر الاقتصاد العربي بسعر النفط لهيمنة الدول النفطية في اجمالياته، ولأن الدول غير النفطية تستفيد من تحويلات العاملين في الخليج والمساعدات والاستثمارات والقروض والتبادل التجاري والنشاط السياحي.

وكان الناتج المحلي للفرد بالاسعار الجارية لدول الخليج 33452 عام 2012 وهو اعلى ما وصل اليه في السنوات الاخيرة وانخفض الى 27321 عام 2015 ، ودول المجلس ضمن فئة البلدان عالية الدخل، آخذين بالاعتبار متوسط الناتج المحلي للفرد في العالم وهو 9996 دولار لنفس العام.

وتقتضي الموضوعية عند مقارنة متوسط الناتج للفرد في الخليج مع الدول الاخرى استحضار البنية الديموغرافية، لأن نسبة مهمة من سكان الخليج اجانب.

يبين الجدول (8) ان مستويات الجهد الاستثماري، نسبة تكوين راس المال الى الناتج المحلي الاجمالي، في دول المجلس مقاربة للمتوسط في البلدان النامية عام 2015 عندما انخفض الناتج، اما في عام 2012 فهي 24.2 بالمائة من الناتج، وهي ليست عالية مقارنة بشرق آسيا لكنها مرتفعة نسبة الى حجم الاقتصاد غير النفطي والذي يعبر عن قدرة تجهيز المدخلات المحلية للنشاط الاستثماري. ومع ارتفاع الجهد الاستثماري يرتفع معدل النمو الاقتصادي، مبدئيا، او بثبات كفاءة الاستثمار، وفي نفس الوقت ينخفض الفائض لأن فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية هو في نفس الوقت ذلك الجزء من الادخار الذي لا يستوعبه الاستثمار.

كان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون حوالي 5 بالمائة في فترة الصعود النفطي 2000 – 2013 . وانخفض بعد ذلك، ويقدر بما لا يزيد عن 3 بالمائة سنويا للفترة القريبة القادمة حسب المتوقع. وفي سنوات الصعود لم يتجاوز نمو اقتصاد مجلس التعاون وتيرة النمو العربي التي انخفضت فيما بعد ايضا لارتباطها بسعر النفط ، كما بينا آنفا.

وفي البنية القطاعية للنشاط الاقتصادي كان ناتج الزراعة في البلاد العربية 140.2 و 142.0 مليار دولارلسنتي 2014 و 2015 بنسبة 5.1 بالمائة و 5.8 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي العربي على التوالي. واسهمت الصناعة التحويلية بتوليد 268.9 و 267.4 مليار دولار من القيمة المضافة لعامي 2014 و 2015 بنسبة 9.8 بالمائة و 11.0 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي في كل البلاد العربية. بينما في الدول الصناعية اسهمت بنسبة 13.5 بالمائة من الناتج، وفي الدول الناشئة صناعيا 14.1 بالمائة وفي الصين 29.9 بالمائة وبقية الدول النامية 11.3 بالمائة عام 2013، وهكذا يفهم ان الدول العربية مجموعة متخلفة صناعيا، وهذا لا ينفي تحقيقها نجاحات هنا وهناك.

والزراعة والصناعة التحويلية مجمتعتين اسهمتا بنسبة 14.9 بالمائة و 16.8 بالمائة من الناتج العربي للسنتين المذكورتين. وهذا الدور النسبي للزراعة والصناعة التحويلية لا يتناسب مع مرحلة الاقتصاد العربي في التطور مقارنة مع البلدان النامية او المتقدمة قبل تجاوزها المرحلة الصناعية الى ما بعدها. فالمشكلة ليست فقط في محدودية الصناعة التحويلية لكن تلك الاعاقة الصناعية استمرت مع انحسار نسبي للزراعة (72 ، P 111 ، 20).

في دول مجلس التعاون الخليجي لسنتي 2014 و 2015 كانت النسب المئوية للأسهام في الناتج المحلي الاجمالي 1.3 بالمائة و 1.6 بالمائة للزراعة وهي اوطا من المتوسط العربي لأسباب معروفة في الجغرافية الطبيعية، وللصناعة التحويلية 9.7 و 10.9 وهي تقارب مثيلتها في الاقتصاد العربي. في عام 2012 بلغت حصة قطاع النفط الخام 47 بالمائة من الناتج الاجمالي لدول المجلس، وفي عام 2015 مع انخفاض الاسعار تدنت مساهمة القطاع الى 27 بالمائة لترتفع نسبيا حصة الزراعة والصناعة التحويلية في الناتج الخليجي الى 12.5 بالمائة.

واوضحت تلك المؤشرات ان القاعدة الانتاجية الاساسية، خارج النفط، والمتمثلة في الزراعة والصناعة التحويلية ضيقة في الاقتصاد العربي مثلما هي في الاقتصاد الخليجي الذي بقي، ورغم الانجازات في التصنيع، نفطي خدمي في بنيته الانتاجية وتوظيف القوى العاملة (106 P ، 1).

من الضروري الاشارة الى ان العجز الزراعي العربي يجعل مشكلة التخلف الصناعي كبيرة، اذ لولا البترول، لا يستقيم الاقتصاد مع عجز زراعي وصناعي معا اذ لا بد ان يُعوّض

العجز من مكان آخر. وفي عام 2014 بلغ العجز الزراعي 65.9 مليار دولار بنسبة 72.6 بالمائة من الاستيرادات الزراعية العربية.

كان نمو القطاع غير النفطي عاليا لكنه وثيق الارتباط بالانفاق الحكومي والاخير بمورد النفط. وتكشف بيانات العراق، مثل دول المجلس، عن قوة هذا الارتباط. وما لم يستقل القطاع غير النفطي في مقومات نموه تبقى النتائج الايجابية للتنويع ضئيلة، لأن الهدف الاساس يتمثل في الخفض التدريجي لآثار تقلبات سعر النفط على الاقتصاد الوطني. وحتى مع استقرار اسعار النفط لا ينمو الطلب العالمي عليه باكثر من 1.5 بالمائة سنويا، فاذا توقف السعر عن التزايد يؤدي هذا الى تقييد نمو الاقتصاد بأكمله عند بقاء النمو غير النفطي مرتبطا بمورد النفط (9).

وكان نمو الانتاجية منخفضا في دول المجلس كما ان انتاجية مجموع العوامل (معدل نمو الناتج المحلي مطروحا منه المعدل الموزون لنمو العمل وراس المال) سالبا عدا السعودية إذ ظهر موجبا بمستوى منخفض (6 P ، 15). وتفيد هذه الملاحظات عدم تمكن السياسات بمجموعها من غرس الخاصية الانتاجية التنموية في القطاع غير النفطي لأقتصاد النفط ، والانجازات التي تحققت تعزى الى الاستمرار بدفع المزيد والمزيد من الموارد بمعدلات عائد لا تضمن استمرار النمو بمقومات ذاتية دون النفط وفوائضه المتراكمة.

3 . 4 . <u>التصنيع:</u>

في الصناعة التحويلية بلغت حصة دول المجلس 58 بالمائة من الناتج المحلي للصناعة التحويلية العربية، وللسعودية 51.3 بالمائة من الصناعة التحويلية الخليجية. ومصر بعد السعودية في ناتج الصناعة التحويلية، الاولى 55.8 مليار دولار والثانية 79.5 مليار دولار عام 2015 (410-411 pp ، 20).

انتجت دول الخليج 64.3 بالمائة من الصلب العربي الخام الذي بلغ مجموعه 19.9 مليون طن عام 2015 (445 P ، 20). وقد زاد انتاج الخليج من حديد التسليح على 17 مليون طن عام 2014 ويتوقع وصوله الى 24 مليون طن عام 2017. ولدول مجلس التعاون 61.5 بالمائة من طاقة تصفية النفط العربية البالغة 9.298 مليون برميل يوميا وثمة مصافي جديدة تحت التشييد هناك، وتستثمر دول المجلس في صناعة التصفية خارج البلاد العربية ايضا. وانتجت دول المجلس 142.7 مليون طن بيتروكيمياويات عام 2013 ومن المتوقع ارتفاع الانتاج الى 199.5 مليون طن عام 2018، وللملكة السعودية 59 بالمائة من صادرات البتروكيمياويات الخليجية، وجميع دول مجلس التعاون تصدر بيتروكيمياويات.

وتنتج الدول العربية 21.8 مليون طن من مادة الاثيلين منها 97.4 بالمائة لدول مجلس التعاون وهي بنسبة 14.8 بالمائة من انتاج العالم لهذه المادة التي تستخدم لصناعة البلاستيك والالياف والكيمياويات العضوية. وبلغت طاقة انتاج الدول العربية من الاسمدة 78 مليون طن في السنة والانتاج الفعلي 59 مليون طن يصدر منه 33 مليون طن. وانتاج الدول العربية كبير من السوبر فوسفات الثلاثي ،وفوسفات الامونيا الثنائي وحصتهما 29 بالمائة و26

بالمائة من انتاج العالم على التوالي. وتوسعت دول مجلس التعاون في صناعة الاسمدة، وجميعها تنتج سماد الامونيا، وتنتج السعودية اكثر من ستة ملايين طن سنويا من اليوريا. وتلك جميعها صناعات اساسها الموارد الطبيعية Resource Base Industries . لكن الصناعات الاخرى لا زالت محدودة ، عدا صناعات المواد الانشائية فانتاجها واسع، وفي السمنت قدر من الفائض. والطاقة التصميمية لانتاج السمنت في دول مجلس التعاون 123.8 مليون طن، ومجموع الطاقة التصميمية العربية 348.5 مليون طن. والانتاج الفعلي العربي من السمنت 220 مليون طن للسعودية منه 57.2 ولمصر 49 عام 2014 والعراق 9 والجزائر 21.1 مليون طن لنفس السنة.

وتتوسع المملكة السعودية في التعدين وتستقطب استثمارات خارجية لهذا الغرض ومنها التنقيب عن الالمنيوم والفوسفات، ويذكر ان المستثمرين انتجوا ما يزيد عن 420 مليون طن من خامات المعادن هناك. وتنتج خامات الرصاص والزنك في السعودية، ويستخرج الرصاص والنحاس في عمان ولها حصة كبيرة من الانتاج العربي للنحاس (116 P ، 20) .

وينظر الى دول مجلس التعاون كونها من المراكز العالمية في الصناعات القائمة على الطاقة ، مادة اولية، من بتروكيمياويات واسمدة، وكثيفة الطاقة مثل السمنت والالمنيوم، وايضا اقيمت صناعات في مختلف مدخلات البناء والتشييد والاجهزة المنزلية والاثاث والغذاء. وبمعيار القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية للفرد تصنف الكويت وقطر والامارات والبحرين بانها دول مصنعة، وفي المنطقة لا ينتمي الى هذه المجموعة اقتصاد آخر سوى الاسرائيلي. و في فئة الدول الناهضة صناعيا السعودية وعمان، ومن دول المنطقة تركيا ضمن هذه الفئة (14).

وفي دول المجلس وصلت صناعة البلاستيك والالمنيوم، وخاصة في السعودية، الى حجوم كبيرة ودرجة مرموقة في التنوع والتعقيد، وتتجه نحو الاهتمام اكثر في المواد البديلة، وتستقطب اهتمامات المستثمرين الاجانب.

اما صناعة المواد الانشائية مثل السمنت فهذه شائعة وهي ايضا كثيفة الطاقة لكنها قديمة في المنطقة، وفي البداية حفّز الطلب المحلي على اقامتها. وتوجد صناعات خفيفة ايضا ومنها نسيجية وغذائية، وعموما لازالت الصناعة في دول النفط دون العديد من اقتصادات السوق الناهضة متوسطة الدخل في التعقيد والنوعية والتنوع (9 p ، 18).

ويبدو ان البحرين والامارات قطعت شوطا اطول في التنويع، كما تهتم البحرين وعمان بمحدودية احتياطياتها النفطية مقارنة بدول المجلس الاخرى ما يملي عليهما عناية اشد بالتنويع وتسريعه. ولقد حققت دول الخليج نموا سريعا في الناتج قبل انهيار السعر عام 2008، بل تضاعفت نواتجها المحلية واكثر بين عامي 2001 و 2008 . وتساعد الفوائض، التي تراكمت حتى ذلك التاريخ وفيما بعد حتى عام 2014، كثيرا على ادامة مستويات النشاط الاقتصادي بتمويل العجوزات المحتملة داخليا وفي موازين المدفوعات. اي ان التنويع يبقى ممكنا، في دول المجلس، السعودية وقطر والامارات والكويت، حتى مع استمرار اسعار النفط منخفضة لمدة طويلة.

التماثل في استراتيجيات التنويع لدول النفط العربية، ومجلس التعاون خاصة، يظهر من قائمة المنتجات الصناعية. فالسعودية والامارات العربية وقطر والكويت اقامت صناعات بتروكيمياوية، والجزائر وليبيا. وقطر والسعودية والامارات والبحرين استثمرت في صناعة الاسمدة. ونجد الصناعات الكيمياوية والغازات الصناعية والالمنيوم وحديد التسليح للبناء والغازات الصناعية ... وغيرها مما يندرج ضمن صنف صناعة معالجة السوائل والغازات وخامات المعادن وما اليها. واقيمت في الخليج كثرة من ورش تجميع السيارات والتي يراد لها التكامل مع تصنيع الأجزاء وزيادة المحتوى المحلي تدريجيا .

وقد لا ينسجم التماثل التام في برامج التصنيع الخليجي مع مبدأ التكامل في سوق موحدة، بل اصبح تنافسها في الاسواق الدولية امرا واقعا. والعراق كان قد حاول منذ السبعينات الانطلاق من الصناعة على اساس الموارد لكن الكثير من المشاريع لم تكتمل وبعد عام 2003 لم تكن ثقافة التنمية والبيئة السياسية تساعد على استئنافها. وكانت استراتيجية الطاقة في العراق التي اعدت عام 2012 قد فصّلت في برنامج نهوض صناعي متكامل يقوم على قطاع الطاقة (الفصل الاول ، 13).

وتبقى الصناعات المرتبطة بالموارد الطبيعية لا تكفي لخدمة اهداف التشغيل لطبيعتها المعروفة، لكنها على كل حال تمكّن البلدان من امتلاك ناصية الصناعة عبر التعامل مع برامج استثمار وانظمة انتاج وتكنولوجيا معقدة، ومن تلك العمليات والتجارب تتراكم معرفة وهي نوع آخر من الثروة الانتاجية. وتواجه دول الخليج، مثل العراق ودول اخرى، ضغوط المدرسة النيوليبرالية في الاقتصاد والتي تتطير تماما من القطاع العام، وتريد حصره في البناء التحتي والخدمات العامة. بينما يُلاحظ وجود شركات عامة توافرت على شروط الكفاءة والحيوية وتُعد رافعات تنموية، وتوجد امثال هذه الشركات في الخليج حسبما اشارت تقارير قيّمت تلك التجربة (11) .

4 .4 . <u>القوى العاملة في دول مجلس التعاون:</u>

الخصائص الديموغرافية الفريدة لدول الخليج تتجلّى في مدى اعتماد الاقتصاد على العمالة الوافدة، وهذه تضيف بعدا آخر الى العولمة الطبيعية لأقتصاد تلك المجموعة نتيجة اعتماده على النفط، الذي تحكم السوق الدولية اسعاره والطلب عليه. ومن جهة اخرى تتولى القوى العاملة الاجنبية الدور الرئيسي في تشغيل ذلك الاقتصاد، وبقيت الاقامة الدائمة او المؤقتة للاجانب من اجل العمل لها دور كبير في جملة عوامل التكوين السكاني لدول مجلس التعاون.

وتواجه دول المجلس تحديا يتمثل في كيفية الجمع بين توسيع الاستثمار في قطاع الاعمال الخاص لتنويع القاعدة الانتاجية وتوليد المزيد من فرص العمل للشباب المواطنين. وترتبط بهذا المطلب صعوبات تعديل البنية التعليمية والمهارية للقوى العاملة الوطنية لتستجيب لطلب القطاع الخاص. والتبست قيم العمل في تلك المجتمعات بمضامين الريع النفطي الى جانب الأعتبارات التقليدية للمجتمعات العربية.

ونشير الى بيانات عام 2015، إذ يعمل في السعودية 11485 ألف بنسبة 37.2 % من مجموع السكان الذي يقدر 30891 ألف، وهنا معدل المشاركة بمستوى مرتفع حسب المقارنات الدولية واعلى من العراق ودول عربية اخرى بفارق كبير. لكن غير المواطنين 6509 الف والمواطنين 4976 ألف من مجموع العاملين، ومع ان غير المواطنين في هذا البلد حوالي ربع السكان الا ان اسهامهم في القوى العاملة بنسبة52.8 % بالمائة، لأنهم في الاغلب عمالة وافدة. ويزداد الاعتماد على الاجانب في القطاع الخاص 6304 ألف عامل من مجموع 7797 ألف. وثمة خاصية اخرى إذ رغم ان الاقتصاد ينتهج النظام الليبرالي وعلى النمط الغربي لكن القوى العاملة في القطاع الحكومي 3688 ألف وهو حجم مرتفع مقارنة بدول نظام الاقتصاد الحر آخذين في الأعتبار حجم السكان في المملكة.

وفي قطر، مجموع القوى العاملة 1954 ألف من مجموع السكان البالغ 2438 ألف، و لا تنسجم نسبة المشاركة البالغة الارتفاع هنا مع النمط العام في العالم لكنها ميزة ايجابية بذاتها. بيد ان القوى العاملة القطرية من المواطنين 89 ألف فقط والباقي 1855 ألف اجانب. وفي القطاع الخاص القطري لا يعمل سوى 12 ألف من المواطنين في مقابل 1680 ألف أجانب. وحتى في الحكومة غير المواطنين 187 ألف مع 86 ألف من المواطنين. وهكذا تبدو قطر من الزاوية الاقتصادية والسكانية منطقة عالمية بإمتياز.

و يعمل في الكويت 2422 ألف من مجموع السكان البالغ 3971 ألف عام 2015، ونسبة المشاركة مرتفعة ايضا وهي ميزة لاقتصاد الكويت، كما تقدم في مثال قطر، لكن الاجانب 2074 ألف بنسبة 85.6 % من القوى العاملة. وفي الكويت لا يعمل من المواطنين في القطاع الخاص سوى 35 ألف والباقي 1917 أجانب. ويعمل للقطاع الحكومي الكويتي 471 ألف منهم 157 ألف اجانب. ويوجد لدى عمان 1698 ألف اجنبي من مجموع القوى العاملة 2101 ألف عام 2015 ، وفي البحرين 566 ألف احنبي من القوى العاملة وهي 770 ألف. وقد كانت النشاة الحديثة لأقتصاد هذه الدول وهي نفطية بامتياز، مع ضخامة الايرادات الحكومية نسبة الى الحجم الابتدائي للسكان خاصة دول الخليج من غير السعدودية، مسؤولة عن هذا المدى من الاعتماد على العمالة الاجنبية. لأن صعود المورد النفطي واستخدامه احدثا انفصاما بين الطلب على القوى العاملة، من جهة، وقابلية حجم السكان والبنية المهارية والقيم الاجتماعية على تلبية ذلك الطلب، من جهة اخرى ، فأخذت هذه العوامل دورها في تطور التكوين الديموغرافي والقوى العاملة. ولأن معدلات الاجور لأغلب اصناف القوى العاملة من الوافدين منخفضة كونها متساوقة مع مستويات الدخل والمعيشة في اوطانهم، وطالما ان الاجور من اهم مكونات الكلفة ولها دور رئيسي في تحديد القدرة التنافسية الدولية انتفع إقتصاد الخليج من هذه الزاوية للتخفيف من اضرار المرض الهولندي.

ورغم تماهي النظام الاقتصادي لدول المجلس مع النموذج الغربي اساسا إلا ان الهيمنة النفطية جعلت القطاع العام الميدان الرئيسي لعمل المواطنين. ولا يتمكن قطاع الاعمال الخاص توليد الفرص الكافية لأستيعاب الشباب المواطنين لحد الآن، وهي من التحديات التي تتعامل معها استراتيجيات التنويع وسياسات التشغيل.

5 .المالية العامة :

تواجه السياسة المالية، عادة، ضغوطا اجتماعية قوية لزيادة الانفاق مع زيادة المورد النفطي لتوسيع نطاق الانتفاع الاستهلاكي الآني من الموارد الأضافية، ولتطوير البناء التحتي وتوسيع الخدمات العامة. ومع الضغوط الداخلية للانفاق ثمة دعوات عالمية لزيادة الانفاق من اجل تقليص الفوائض الخارجية في سياق الجدل حول اختلال موازين المدفوعات في العالم (7 p، 8). وتأتي تلك الدعوات من الدول المتقدمة على نحو خاص، وتتعرض لها الصين منذ صعدودها في الصناعة والتجارة الدولية، وتعرضت لها اليابان سابقا. وتستند تلك الدعوات الخارجية الى ان الفائض لمجموعة دولية يتطلب وجود عجز يساويه لدول اخرى، وهذا صحيح بحكم التوازن على مستوى العالم. لكن الفوائض النفطية، ابتداءا، ليست نتاج سياسات داخلية للدول النفطية انما هي سوق النفط من جهة واستعداد العديد من الدول لأدارة اقتصادها بعجز خارجي ومنها الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى.

وعادة ما يؤخذ اسهام الموارد غير النفطية في ايرادات الموازنة العامة دليلا على التنوع وضمن دول مجلس التعاون تتسم الامارات العربية باعلى اسهام للأيرادات غير النفطية 36.5 بالمائة من الموازنة العامة عام 2014 ، تليها السعودية 23.2 بالمائة، والعراق وليبيا اكثر الدول العربية اعتمادا على النفط في تمويل الانفاق العام.

ولم ينعكس النجاح النسبي للتنويع في دول مجلس التعاون على زيادة اسهام القطاع غير النفطي في الايرادات الحكومية خلال المدة 2000- 2013 . لكن الايرادات غير النفطية اعلى في دول المجلس من المتوسط لبقية الدول المصدرة للنفط في الشرق الاوسط وشمال افريقيا وآسيا الوسطى، إذ كانت نسبتها الى الناتج غير النفطي 14.3 بالمائة في الاولى و12.8 بالمائة في الثانية ومن المتوقع زيادتاها في المجموعتين للسنتين 2017 و 2018 ، وهما اعلى من العراق، على سبيل المثال، بفارق واضح (4).

وصل العجز غير النفطي عام 2014 حوالي 56.6 بالمائة من الناتج غير النفطي في دول الخليج، وفي الدول المصدرة للنفط ضمن المجموعة الكبيرة بنسبة 42.3 من الناتج غير النفطي. وسينخفض في المجموعتين حسب المتوقع لعام 2018.

وفي دول المجلس كان فائض المواونات 10.8 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي فترة الصعود النفطي، ثم اصبح عجزا يقدر سنة 2016 بنسبة 12 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. وكانت نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط 41.8 بالمائة سنوات الصعود النفطي، وهي اعلى من المجموعة الكبيرة وبلدان الصادرات النفطية بالمجمل، وبعد ذلك اخذت بالانخفاض.

اقترح صندوق النقد الدولي عام 2015 ، على اثر انخفاض سعر النفط، رفع اسعار الطاقة في دول الخليج لتقليص الدعم الصريح او المستتر؛ وتقييد الانفاق الحكومي الجاري وخاصة الاجور؛ ورفع كفاءة الاستثمار في القطاع العام (7, p 3).

ولا تخفى اهمية اسعار الطاقة المنخفضة في الحفاظ على النشاط السلعي والذي يتجه للتصدير، او يتعرض لمنافسة خارجية. ويتصف النظام الضريبي لدول المجلس بالنسب الواطئة من الدخول وقيم الأستهلاك والثروات المشمولة بالضرائب اضافة على القواعد الضيقة. ومثلما يقال في العراق ،ومنذ زمن بعيد، حول ضرورة تهيئة ايرادات من غير النفط لتمويل الانفاق العام كذلك في الخليج، وربما ايقض تراجع سعر النفط عام 2014 وانهياره فيما بعد الاحساس باهمية البحث عن مصادر تمويل بديلة.

ويجري الترويج للجمع بين النسب الضريبية الواطئة والاسس، الاوعية، العريضة لتوزيع العبء على نطاق اوسع وزيادة الحصيلة في آن . ومثل هذه الافكار ايضا مطروحة في العراق. ويراد ، في الخليج، تعميم ضريبة القيمة المضافة، وهي ضريبة على الاستهلاك حديثة وذات اهمية في الغرب. وذلك الى جانب ضريبة على ارباح الاعمال، وضريبة جارية دورية على الملكية. وقد تعترض ضريبة القيمة المضافة عوائق، مماثلة لتلك التي واجهت الضرائب الاخرى، مثل نقص التوثيق و عدم توفر متطلبات دقة تقدير الايراد او الدخل الخاضع للضريبة. و اشارت التقارير الى رسوم انتقائية تفرض حسب الملائمة، والرسوم اسهل من الضريبة في الادارة والجباية.

ومن الصحيح القول ان لتغيرسعر النفط نتائج فورية، بينما يتطلب الاصلاح الضريبي سنوات كي تتراكم نتائجه الايجابية وصولا الى تحول كبير في بنية وحجم الايرادات، وكلما بدأ الاصلاح مبكرا كان افضل . لكن دول مجلس التعاون لا تضطر الى تكييف قاسي في الانفاق الحكومي او الضرائب، إذ يمكنها الانتفاع من الفوائض المتراكمة وهي كبيرة قياسا بالعجز المحتمل، كما يتضح في دراستنا هذه والبيانات المعروضة.

ويفيد الاطلاع على الضرائب المفروضة او المشرّعة كي يبدأ سريانها قريبا، اشتغال المالية العامة هناك على المصادر غير النفطية للتمويل ومحاولة تنميتها بالفعل. و مثلا اتجهت الامارات العربية، دون المستوى الاتحادي، نحو فرض ضرائب على ارباح الشركات، غير النفطية تصل الى 55 بالمائة من الدخل الخاضع للضريبة. اما الشركات النفطية فتتراوح الضرائب على ارباحها بين 55 بالمائة الى 85 بالمائة. وتفرض 20 بالمائة على دخل البنوك الاجنبية الخاضع للضريبة (19 ، p ، 7) .

وفي السعودية بين 30 بالمائة الى 85 بالمائة ضريبة على الشركات في مجال استثمار الغاز تحدد حسب معدل العائد الداخلي، وايضا، 85 بالمائة ضريبة على دخل الشركات النفطية وفي الانشطة الهيدروكاربونية الاخرى، و20 بالمائة على ارباح الشركات في مجالات العمل الاخرى ومثلها على الارباح الراسمالية، وتفرض ذات النسبة على دخل الافراد في قطاع الاعمال والخدمات المهنية من غير المواطنين ومن غير مواطني دول مجلس التعاون (المصدر نفسه).

وفي دول المجلس الاخرى كانت معدلات الضريبة ادنى من مستوياتها في السعودية والامارات على قطاع الاعمال والشركات. وفي عُمان والبحرين تُعتمد ضريبة القيمة المضافة

في بعض الانشطة. وتستوفي الدول رسوما على العمل الاجنبي عدا قطر، وتعتمد جميعها ضريبة التامينات الاجتماعية توزع بين العاملين والشركات.

وحققت دول المجلس فواض عالية في الموازنات نسبة الى الناتج المحلي للسنوات 2012 – 2014 على المستوى التجميعي.، وكانت اعلاها في الكويت 33.2 و 34.0 و 26.5 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنوات على التوالي. وفي البحرين عجزفي الموازنة العامة للسنوات الثلاث، و شهدت السعودية وعُمان عجزا كذلك في موازنة عام 2014 ،علما ان فائض موازنة السعودية عام 2012 بلغ 12 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي (20 p ، 7).

6. <u>التجارة الخارجية</u>:

رغم الضخامة النفطية لدول الخليج إلا ان صادراتها واستيراداتها، مجتمعة، في الحجم تقارن مع دولة متقدمة صغيرة او متوسطة الحجم ، فهي بين هولندا وكوريا الجنوبية، ادنى من الاولى واعلى من الثانية. وحققت دول مجلس التعاون فائضا في الميزان التجاري 86.6 مليار دولار عام 2015 منخفضا عن السنوات السابقة متأثرا بتدني أسعار النفط..

لقد انخفضت قيمة صادرات دول اوبك من 1668.9 مليار دولار عام 2012 إلى 888.99 عام 2016 ،وصادرات النفط من 1183.0 عام 2012 الى 445.7 مليار دولار عام 2016 (20-19 pp ، 2) . ونتيجة انخفاض اسعار النفط تدهورت موازين المدفوعات الجارية لدول اوبك من فائض بمقدار 511.5 مليار دولار عام 2012 إلى عجز بلغ 98.7 مليار دولار عام 2015 و43.7 مليار دولار عام 2016 (22 p ، 2).

كانت قيمة الصادرات في دول الخليج بالمتوسط السنوي، من السلع والخدمات، 571.1 مليار دولار فترة الصعود النفطي، وفي عام 2014 ارتفعت الى 1061.8 مليار دولار وتشكل 77.1 بالمائة من مجموع صادرات الدول العربية تلك السنة. وانخفضت بعد ذلك، والمتوقع لها 852.5 مليار دولارعام 2018 لتشكل 73.7 بالمائة من صادرات البلاد العربية ذلك العام.

اما الواردات فقد كانت 360.8 مليار دولاربالمتوسط السنوي فترة الصعود و737.5 مليار دولارعام 2014 ولعام 2018 من المتوقع لها 731.3 مليار دولار. وفي العالم العربي 587.3 مليار دولار بالمتوسط السنوي للسنوات 2000- 2013 ثم 1131.1 مليارودولار سنة 2014 ويقدر لها ان تصل 1090.2 مليار دولار في عام 2018. ويتضح من هذه المؤشرات الثقل الاقتصادي لدول مجلس التعاون من زاوية العالم الخارجي.

وتأتي الأمارات اولا في اسهام القطاع غير النفطي من مجموع صادرات السلع والخدمات بنسبة 71.5 بالمائة ويبدو ان مثل هذه البيانات بحاجة الى تدقيق او تفسيرللتأكد من عدم اشتمالها على اعادة تصدير. وفي عمان بلغت الصادرات من غير النفط والغاز 39.5 بالمائة من مجموع صادرات السلع والخدمات ،ثم السعودية بنسبة 19.8 بالمائة. وفي حين اسهم القطاع غير النفطي بنسبة 40.8 بالمائة من ايرادات الموازنة في الجزائر بقي النفط والغاز

مهيمنا على التجارة الخارجية بنسبة 91.8 بالمائة، ما يؤكد ان تنوع الصادرات هو المقياس الاكثر مصداقية للتعبير عن التنوع (13 p ، 18).

قيمة الصادرات بالمجمل لدول المجلس بلغت ذروتها عام 2012 عندما وصلت الى 942.3 مليار دولار ثم انخفضت الى 554.4 مليار دولار عام 2015. اما صادرات النفط والغاز فقد كانت ذروتها عام 2014 بمبلغ 475.6 مليار دولار ثم تراجعت الى 375.8 مليار دولار عام 2015. وكانت الصادرات وطنية المنشأ 123.9 مليار دولار من غير النفط وفي عام 2015 اصبحت 113.1 مليار دولار وهذه المستويات من الصادرات غير النفطية تمثل خطوات ملموسة على مسار التنويع. والى جانبها نشاط لأعادة التصدير بمبلغ 87.9 مليار دولار عام 2014 و 83.5 مليار دولار عام 2015 ، ويشير نشاط اعادة التصدير الى وظيفة اخرى لأقتصاد الخليج بصفتة مركزا تجاريا دوليا في المنطقة يتماشى مع سوقه المالية الصاعدة.

دول مجلس التعاون اعضاء في منظمة التجارة الدولية وعقدوا اتفاقيات تجارة حرة مع دول ومنظمات اقليمية ويتفاوضون لعقد اتفاقيات أخرى. والشريك التجاري الاول لدول مجلس التعاون هو الاتحاد الاوربي بمقدار 138.6 مليار يورو، ما يعادل 153.4 مليار دولار استيرادا وتصديرا من السلع عام 2016. حيث استوردت دول المجلس بمقدار 111.6 مليار دولار من الاتحاد الاوربي وصدّرت اليه 41.8 مليار دولار. وفي مجال الخدمات كان حجم التبادل 47.8 مليار يورو ما يعادل 52.9 مليار دولار، وللاتحاد الاوربي فائض في الميزان التجاري مع الخليج، كما بينته المؤشرات آنفا . وبعد الاتحاد الاوربي آسيا والتي منها تأتي اغلب الزيادة في الطلب على النفط، وللولايات المتحدة الامريكية علاقات تجارية مع الخليج اوسع منها مع بقية دول الشرق الاوسط اضافة الى مستوردات السلاح.

وفي التجارة البينية للسلع من مصادر وطنية وصلت دول المجلس الى حوالي 28.7 مليار دولار عام 2015، وهي لا شك منخفضة مقارنة بحجم الاستيرادات السلعية لهذه الدول التي بلغت 475.6 مليار دولار عام 2014 و 467.8 مليار دولار عام 2015. وثمة نشاط بيني لأعادة التصدير وصل الى 22.2 مليار دولار عام 2015.

7 . <u>قطاع المال الخليجي والموجودات الاجنبية والسياسة النقدية:</u>

لقد بلغت الفوائض في ميزان المدفوعات الجارية حوالي 390 مليار دولار عام 2012 وهي في ذروتها ذلك العام، مقدرة بطرح صافي التحويلات الجارية من فائض الميزان التجاري للسلع والخدمات (جدول رقم 5) . بينما كانت المحصلة لمجوع دول المجلس عجزا في ميزان العمليات الجارية عام 2015 ، وهو محدود نسبيا. وتستوعَب الفوائض الخارجية في مراكمة احتياطيات لدى البنوك المركزية او تستثمر ماليا في السوق الدولية تحت مسميات صناديق الاستقرار والثروة السيادية، وللولايات المتحدة حصة كبيرة من تلك الاستثمارات. واصبحت دول المجلس رافد رئيسي لراس المال في السوق الدولية بعد دول الفائض

الآسيوي. والملاحظ ان ثقل دول الخليج في السوق المالية الدولية وحيازتها لأدوات دين امريكية جعلها شريكا في صناعة الاستقرار والعوائد والمخاطر هناك.

يؤدي انخفاض سعر النفط بالنتيجة الى انخفاض تدريجي في الثروة المالية التي تراكمت من الفوائض السابقة ما يعني تراجع دور دول المجلس في السوق المالية الدولية وفي قطاع المال الامريكي خاصة، وهذه مسألة اصبحت مهمة اكثر من العجز بذاته وتمويله. ويبدو ان الاستثمار الاجنبي المباشر يرتبط ايضا بالانتعاش المالي لتلك الدول، عدا الامارات العربية، وليس رافدا لتعويض نقص الايرادات النفطية. وتوصف الامارات العربية بانها الانجح في استقطابها للاستثمار المباشر (p7 ، 10) .

قطاع المال في دول الخليج مصرفي المرتكز Bank- Based ، والبحرين والامارات هما الاوسع نشرا للخدمات المصرفية، وتوصف موجودات المصارف بالضخامة نسبة الى الناتج المحلي في هذين البلدين. وملكية المصارف في دول المجلس محلية الى حد كبير، وهناك عوائق في الدخول وتشدد في الترخيص للمصارف الاجنبية (6 p ، 17).

واستطاع قطاع المصارف الحفاظ على تماسكه بعد انخفاض اسعار النفط وربما نتيجة الكفاية العالية لراس المال وما يعنيه من امكانية استيعاب خسائر الديون المتعثرة، لكن الودائع انخفضت وهي المصدر الرئيس لتمويل الائتمان. ويعزى انخفاض الودائع الى انخفاض الارصدة النقدية للموازنات العامة في المصارف، إذ من المتوقع مع العجز ميل السلطات المالية الى استخدام تلك الارصدة بديلا عن الاقتراض وهو مبدأ سليم ومتعارف عليه في العالم.

والملكية العامة، حكومية وشبه حكومية، حاضرة في مصارف الخليج بتفاوت، اقلها في الكويت بحوالي 13 بالمائة واعلاها في الامارات اكثر من 50 بالمائة.

وايضا يتصف النشاط المصرفي بالتركز، اكبر ثلاث مصارف لها بين 50 بالمائة و90 بالمائة من مجموع الموجودات المصرفية. والمؤسسات المالية غير المصرفية اكثرها صناديق استثمار واغلب نشاطها في العقار والاسهم، وصناجيق الاستثمار المشتركة Mutual Funds اغلبها مملوكة للمصارف. وفي الكويت 95 شركة استثمار عام 2012 وتعادل موجوداتها 75 بالمائة من الموجودات المصرفية (المصدر نفسه).

وتطورت اسواق الاسهم كثيرا في دول مجلس التعاون وبلغت الرسملة، نسبة القيمة السوقية للاسهم الى الناتج المحلي الاجمالي 107 بالمائة عام2007 ، وتراجعت الى 44 بالمائة عام 2013 ، و لا يختلف سلوك اسعار الأسهم عن الانماط المتعارف عليها في شدة الانقلاب صعودا ونزولا، والتذبذبات ايضا لا يستهان بها. وتهيمن على سوق الاسهم الصناعات الاساسية والخدمات المالية. وتتأثر الاسعار كثيرا بالمستثمرين الافراد لحسابهم وهناك تقييد للمشاركة الاجنبية في السوق.

صافي الموجودات الاجنبية لدول مجلس التعاون تكفي لأدامة الاستيرادات بما لا يقل عن سبعة اعوام حتى لو استمر سعر النفط بمستوى عام 2015 ، وهي مدة كافية للتكيف مع

ان التجربة تفيد ضعف الاستعداد لتغيير كبير في انماط التصرف بالموارد والانفاق الحكومي. وتشمل صافي الموجودات الاجنبية تلك مجموع الاحتياطيات الدولية بمبلغ 812.6 مليار دولار وتشكل 32.4 بالمائة من صافي الموجودات الاجنبية. وللسعودية وحدها 77 بالمائة من مجموع الاحتياطيات. وهنا من المفيد التذكير بالتداخل بين مفهوم الاحتياطيات الدولية او احتياطيات العملة الاجنبية وصناديق الثروة السيادية. لذلك نجد في نشرات دولية ان احتياطيات البوك المركزية تعد من ضمن صناديق الثروة السيادية او صناديق الاستقرار او الاجيال القادمة. وفي العراق درج معهد الصناديق السيادية على شمول صندوق التنمية العراقي DFI ضمن تلك الصناديق وهو عبارة عن ارصدة الموازنة العامة في الخارج المرتبطة باستلام موارد النفط ثم التصرف بها ويديرها البنك المركزي.

صافي تدفق الاستثمار الاجنبي كالمعتاد شديد الحساسية لسخونة السوق المالية الدولية وتراجعها، كما ظهر في الامارات عام 2009. وبشكل عام انخفض صافي الاستثمار المباشر الى الدول النفطية عام 2015، ولذا يتضح انه لا يؤدي دور المورد المعوّض لنقص تدفق العملة الاجنبية، وتبين تجربة عمان والبحرين هذا السلوك بمنتهى الوضوح. وفي الدول الاخرى كانت ذروة التدفقات الى السعودية عام 2008 ؛ والى الكويت عام 2011؛ والى قطر، عكس الاتجاه، عام 2009 ؛ والى العراق عام 2013 بمبلغ 5.1 مليار دولار والى دول المنطقة غير النفطية كانت التدفقات عام 2015 في الاردن واسرائيل اعلى من الامارات العربية نسبة الى الناتج المحلي، وتركيا مقاربة للامارت في استقبال الاستثمار الاجنبي نسبة الى حجمها الاقتصادي.

الاصول المالية، الائتمان المصرفي والاسهم، عالية في دول المجلس نسبة الى الناتج غير النفطي مقارنة بالدول النامية متوسطة الدخل في الشريحة العليا، وتدل الرسملة على التوسع في الشركات المساهة، ويدعم هذا التطور التنظيمي كثيرا سياسات التنويع ،والودائع ايضا مناسبة بهذا المعنى.

من المعلوم ان زيادة الانفاق الحكومي، بما يتناسب مع زيادة كبيرة في سعر النفط كالتي حصلت بين عامي 2005 و2008 او بين عامي 2010 و 2014 تولد ضغوطا تضخمية وبالاخص نتيجة لتصاعد الانفاق الاستثماري بسبب عدم التمكن من تنمية طاقة انتاج المدخلات المحلية بنفس وتيرة صعود الانفاق على مشاريع التنمية والاعمار، وهي الظاهرة التي تسمى محدودية الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

واصبح من المعروف ان السياسة النقدية تفتقر الى الادوات الكافية للسيطرة على التضخم ، ما دامت اسعارالصرف مربوطة ثنائيا ربطا ثابتا ومع الدولار الامريكي. وفي هذه الحالة لا بد لسياسات الاقتصاد الكلي الخليجي من مسايرة اسعار الفائدة الامريكية نظرا لحرية حركة راس المال. وحتى على فرض فاعلية اسعار الفائدة في تقييد الطلب الكلي، ليست هناك مرونة لاستخدام تلك الاسعار باستقلال عن مستوياتها الدولية طالما التزمت السياسة الاقتصادية بالانفتاح المالي.

ومن زاوية اخرى من الضروري السيطرة على التضخم كي لا يتجاوز المعدلات في الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة، لأن ثبات اسعار الصرف الاسمية يؤدي الى ارتفاع اسعار الصرف الحقيقية لدول الخليج بالفارق بين معدلات التضخم الداخلية ونظيراتها العالمية. وينعكس ارتفاع اسعار الصرف الحقيقية في تراجع القدرة التنافسية الدولية لأقتصاد مجلس التعاون ما يعني تآكل جدوى الاستثمار في قطاعات السلع المتاجر بها وهي محور استراتيجيات التنويع. وفي ظل النظام الحالي، لسعر الصرف والانفتاح المالي وعوامل اخرى منها مرونة الطلب الكلي لسعر الفائدة، تكون ادوات السياسة المالية هي المعول عليها للاستقرار.

وينصح البعض دول المجلس برفع اسعار صرف عملاتها تجاه الدولار لخفض التضخم، وهي ذات النصيحة التي تلقاها العراق لكبح موجة التضخم قبل عام 2008 . لكن هذه السياسة لا تنسجم ابدا مع الهدف الاساس للسياسة الاقتصادية في دولة نفطية الا وهو التنويع ، كما تقدم شرحه.

وحول اسعار الصرف الحقيقية والقدرة التنافسية الدولية : حافظت دول المجلس على اسعار صرف مثبتة تجاه الدولار، عدا الكويت، وعلى فرض: التساوي في معدلات التضخم بين هذه الدول والولايات المتحدة الامريكية، وتماثل النمط الجغرافي في التجارة الخارجية ومكوناتها النسبية، عند ذاك، تتحرك اسعار الصرف الحقيقية في هذه البلدان مطابقة لسعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار الامريكي، والمبين في الشكل (8). بمعنى لو تحققت تلك الشروط تتغير القدرات التنافسية الدولية في دول المجلس بنفس نمط تغيرها في الولايات المتحدة بثبات اثر العوامل الاخرى من غير الاسعار والتكاليف.

و لأن الفرق بين معدل التضخم لدول المجلس والعالم الخارجي ينعكس في زيادة سعر الصرف الحقيقي الفعال لعملات تلك الدول ، بثبات اثر العوامل الاخرى، فمن هذه الزاوية تتأكد اهمية السيطرة على التضخم مع سعر الصرف الاسمي الثابت. وعموما كانت معدلات التضخم واطئة في دول المجلس حيث تراوحت بين 2.1 بالمائة للامارات و 4.9 بالمائة لقطر ثم 4.1 و 3.5 و 3.4 و 2.2 بالمائة للكويت والسعودية وعمان والبحرين على التوالي. وهذه المعدلات ليست بعيدة عنها في الولايات المتحدة حيث كان المعدل 2.7 بالمائة لنفس المدة (البنك الدولي). ومع ذلك ارتفعت اسعار الصرف الحقيقية لعملات البحرين وعمان والسعودية ، وهي التي توفرت عنها بيانات، على التوالي بنسبة 11.5 و 19.8 و 18.6 بالمائة بين سنتي 2010 و 2015 (البنك الدولي)، وهي زيادة ليست قليلة وتضيف صعوبات اخرى تواجه صادراتها.

تقلل اسعار الصرف الاسمية الثابتة من فرص تلك الدول في المناورة لأيصال سلعها الى الاسواق الدولية باسعار مناسبة. ولقد اضاف ازدياد سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي صعوبات جمة تواجه محاولات التنويع على محدوديتها وعدم انتظامها والعوامل السلبية لعدم الاستقرار السياسي والارتباك الامني. وبقيت مسالة مهمة ، إذ جرت المقارنات ، في جميع الاحوال مع الوضع الابتدائي الذي يتمثل في مستويات الاسعار والتكاليف لسنة بعينها، وعلى فرض ان الدول متساوية في اللحظة الابتدائية.

خاتمة:

بين التحليل نمط العلاقة بين النمو الاقتصادي والتصنيع والتنوع، لكن المورد النفطي والتصرف به وما يترتب على ذلك من بنى سعرية وتفاضل العوائد بين القطاعات كلها تتضافر كي يعمل النظام الاقتصادي بكيفية تنطوي على انفصام النمو عن التصنيع والتنوع. وهنا تتدخل استراتيجيات وسياسات التنويع لتخليق امكانات بناء قاعدة انتاجية سلعية عبر تعطيل فاعلية المرض الهولندي والسلبيات الاخرى لأقتصاد الريع.

عالج البحث متغيرات كلية مثل الدخل والاستثمار والتجارة الخارجية ومؤشرات بنية الانتاج وصادرات الصناعة التحويلية، اضافة على الانفاق الحكومي والسكان والعمالة لفهم الارتباط بين التنوع والبيئة الكلية في اقتصاد النموذج العام والاقتصاد النفطي. وفي حين يتضح التناقض بين هيمنة المورد الطبيعي والتنوع، لا يكاد يُظهر التحليل الاحصائي اثرا سلبيا للمورد الريعي في النمو الاقتصادي. لكن من جهة اخرى ارتبط القطاع غير النفطي وثيقا بمورد النفط والانفاق الحكومي المعتمد عليه، وهذه الحقيقية تكفي للدلالة على ان جهود التنويغ في اقتصاد الخليج، وهو محور البحث، لم تصل ، لحد الآن، بالقطاع غير النفطي الى امتلاك مقومات ذاتية للنمو، رغم الانجازات الملموسة في التصنيع. بيد ان التصنيع ذاته لم يبتعد عن اساس الموارد الطبيعية ، النفط والغاز، والانتفاع من مزاياها.

وفيما عدا معدلات الاجور المنخفضة نسبيا للعمالة الوافدة تفتقر سياسات التنويع الى ادوات فاعلة، حيث القدرة على المناورة باسعار الصرف والفائدة محدودة . ومع ارساء الاقتصاد الخليجي لتقاليد الليبرالية الأقتصادية وحرية السوق الى حد بعيد لا زال القطاع الخاص قاصرا عن الاضطلاع بمهمات بناء اقتصاد بقدر من الاستقلال عن المورد النفطي.

اصبح اقتصاد الخليج يمثل المستقبل القريب للاقتصاد العراقي، عند استمرار هذا النظام الأقتصادي والقيم الحاكمة للسياسات الأقتصادية، بعد توقف تنميته الصناعية لما يزيد عن ثلاثة عقود اضافة على مورد نفطي منخفض بالمتوسط للفرد لا يزيد على ثلث ما عليه في المملكة السعودية. ولذا تشتد الحاجة لتبني التنويع في العراق وعير التصنيع بزخم سياسي واجتماعي يتفوق على قوة الاعاقة، بما في ذلك التحول نحو نموذج الدولة التنموية والذي لا شك في ضرورته وتوقف النجاح الاقتصادي عليه.

ملحق إحصائي:

جدول (6)

مؤشرات التنمية البشرية لدول مجلس التعاون والمشرق العربي

الدولة والمؤشر	مؤشر التنمية البشرية	العمر المتوقع عند الولادة	الأطباء لكل 100 ألف	متوسط سنوات اتلتعليم للكبار	الناتج الوطني للفرد 2015	ترتيب الدولة في التنمية	الصادرات والاستيرادات سلع وخدمات الى

				من السكان عام 2014		بالقوة الشرائية الدولية لدولار 2011	البشرية	الناتج المحلي الاجمالي% عام 2015
قطر	0.856	78.3	213	9.8		129916	33	90.9
السعودية	0.847	74.4	260	9.6		51320	38	72.5
الامارات	0.84	77.1	171	9.5		66203	42	175.9
البحرين	0.824	76.7	276	9.4		37236	47	115.3
الكويت	0.8	74.5	242	7.3		76075	51	99.1
عمان	0.796	77	217	8.1		34402	52	115.4
لبنان	0.763	79.5	307	8.6		13312	76	121.9
الاردن	0.741	74.2	64	10.1		10111	86	97.9
مصر	0.691	71.3	82	7.1		10064	111	34.9
فلسطين	0.684	73.1	165	8.9		5256	114	77.5
العراق	0.649	69.6	84	6.6		11608	121	50.4
سوريا	0.536	69.7	133	5.1		2441	149	
اليمن	0.482	64.1	30	3		2300	168	
تركيا	0.767	75.6		7.9		18705	71	58.8
ايران	0.774	75.6		8.8		16395	69	43.1
اسرائيل	0.899	82.6		12.8		31215	19	59.4

المصدر: تنظيم الباحث، والبيانات من(5) ؛ ولعدد الاطباء من (418 P ، 20).

جدول (7)

مؤشرات السكان والتحضر في دول مجلس التعاون والمنطقة

الدولة والمؤشر	السكان 1950 مليون نسمة	السكان 2000 مليون نسمة	السكان 2015 مليون نسمة	السكان الحضر الى مجموع السكان% 2015	نسبة الوافدين الى مجموع السكان % عام 2015	معدل نمو السكان سنويا % 1950-2015
قطر	0.025	0.565	2.2	99.2	75	7.13
السعودية	3.2	20.3	31.5	83.1	32.3	3.58
الامارات	0.07	2.606	9.2	85.5	88.4	7.79
البحرين	0.116	0.64	1.4	88.8	51.1	3.91
الكويت	0.152	1.914	3.9	98.3	73.6	5.12
عمان	0.456	2.534	4.5	77.6	41.1	3.58

لبنان	1.443	3.496	5.9	87.8	34.1	2.19
الاردن	0.472	4.91	7.6	83.7	41	4.37
مصر	21.8	67.9	91.5	43.1	0.5	2.23
فلسطين	0.317 (م)	3.3 (م)	4.7	75.3	5.5	4.24
العراق	5.16	22.9	36.4	69.5	1	3.05
سوريا	3.5	16.2	18.5	57.7	4.7	2.59
اليمن	4.3	18.3	26.8	34.6	1.3	2.86
تركيا	20.8	66.7	78.7	73.4	3.8	2.07
ايران	16.9	70.3	79.1	73.4	3.4	2.4
اسرائيل	1.26	6.04	8.1	92.1	24.9	2.9

مصدر البيانات: (5) ؛ (3). (م) سكان فلسطين قدّره الباحث على اساس معدل نمو سكان الاردن.

جدول (8)

تكوين راس المال الثابت % من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق لدول مجلس التعاون

البيانات والسنوات		دول المجلس	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2012	الناتج المحلي مليار دولار	1577.4	373.4	30.7	736.0	76.3	186.8	174.0
	تكوين راس المال % من الناتج	24.2	23.1	28.3	26.5	24.9	27.1	12.8
2015	الناتج المحلي مليار دولار	1401.7	370.3	31.1	651.8	69.8	164.6	114.0
	تكوين راس المال % من الناتج	32.3	27.5	24.4	34.9	36.0	38.2	25.0

تكوين راس المال نسبة الى الناتج % مؤشرات مرجعية	العالم في الاعوام			البلدالن النامية في الاعوام		
	2000	2010	2014	2000	2010	2014
	23.8	24.1	24.5	25.0	32.1	32.1

المصدر: تنظيم الباحث ومصدر البيانات (1) ؛ (12).

جدول (9)

مؤشرات الفائض لدول مجلس التعاون مليار دولار

البيانات والسنوات	الناتج المحلي بسعر السوق	استهلاك خاص	استهلاك عام	ادخار محلي اجمالي	دخل عناصر الانتاج من الخارج	صافي تحويلات جارية	اجمالي الناتج القومي	اجمالي الناتج القومي المتاح
2012	1577.4	465.3	252.3	859.8	2.8	(87.3)	1580.2	1492.9
2015	1401.7	551.2	330.2	520.2	22.0	(112.9)	1423.7	1310.8
البيانات والسنوات	الادخار القومي الاجمالي	اجمالي تكوين راس المال	الصادرات سلع وخدمات	الاستيرادات سلع وخدمات	الفائض التجاري	الايرادات الحكومية	الانفاق الحكومي	فائض الموازنات العامة
2012	775.3	382.6	1134.4	657.1	477.3	675.5	511.2	164.3
2015	429.4	453.1	798.3	731.2	67.1	394.1	546.2	(152.1)

مصدر البيانات: (1).

جدول (10)

النفط والغاز في الصادرات وايرادات الحكومة

البيانات		اجمالي دول المجلس	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الصادرات مليارردولار	2012	942.3	232.1	22.3	388.4	52.1	132.9	114.5
	2015	555.4	167.9	16.7	203.6	34.9	77.3	54.1
صادرات النفط والغاز%	2012	78.6	54.5	69.5	86.9	69.7	88.0	94.8
	2015	64.5	37.9	47.3	75.1	58.4	4ز83	89.5

ايرادات الحكومة مليار دولار	2012	675.5	112.4	8.1	332.6	35.0	69.2	118.2
	2015	394.1	80.3	5.4	164.2	23.6	70.3	50.2
ايرادات النفط والغاز%	2012	86.5	67.6	86.4	91.8	84.9	80.0	94.1
	2015	68.4	41.5	77.7	72.5	78.8	69.9	90.0

المصدر: تنظيم الباحث ، ومصدر البيانات (1) و (11).

جدول (11)

التركز والتنوع في صادرات الخليج والمنطقة

البيانات	عام 2005		عام 2015	
	التنوع	التركز	التنوع	التركز
غرب آسيا	0.586	0.508	0.496	0.310
البحرين	0.762	0.432	0.672	0.310
العراق	0.815	0.947	0.914	0.972
الاردن	0.594	0.135	0.652	0.159
الكويت	0.815	0.620	0.787	0.598
لبنان	0.629	0.104	0.598	0.118
عمان	0.774	0.692	0.716	0.447
قطر	0.790	0.567	0.798	0.508
السعودية	0.809	0.743	0.757	0.529
فلسطين	0.572	0.172	0.676	0.186
سورية	0.670	0.368	0.662	0.154
تركيا	0.528	0.091	0.437	0.073
الامارات	0.576	0.427	0.485	0.243
اليمن	0.824	0.823	0.783	0.533
مصر	0.616	0.232	0.574	0.140
ايران	0.756	0.759	0.735	0.455
اسرائيل	0.615	0.365	0.571	0.273
الولايات المتحدة	0.267	0.074	0.246	0.097
اوربا المتقدمة	0.178	0.065	0.198	0.065
اليابان	0.417	0.135	0.433	0.135

المصدر: تنظيم الباحث ، ومصدر البيانات (12).

ملاحظة : تتحرك مؤشرات التنوع والتركز بين صفر والواحد الصحيح ، والصفر انتفاء التركز وكذلك منتهى التنوع، والواحد الصحيح اعلى درجات التركز وانتفاء التنوع.

جدول (12)

الموجودات الاجنبية والقطاع المالي

الدولة والبيانات	صافي الموجودات الاجنبية عام 2016 مليار دولار	% من الناتج المحلي الاجمالي	مؤشرات القطاع المالي % من الناتج المحلي الاجمالي				صافي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مليار دولار 2015	% من الناتج المحلي الاجمالي
			الودائع المصرفية المحلية عام 2013	الأئتمان للقطاع الخاص عام 2013	ألأسهم عام 2012 *	الاسهم عام 2005		
السعودية العربية	1007	160	50.6	40.1	50.9	196.7	8.14	1.3
الامارات العربية	795	220	68.1	64.4	17.7	64.2	8.8	2.4
الكويت	445	390	62.7	59.2	53.0	161.0	0.29	0.2
قطر	211	120	60.4	39.1	66.5	196.1	1.1	0.7
عمان	26	40	35.2	42.6	25.7	49.4	(2.7)	(3.9)
البحرين	24	70	70.6	69.1	53.0	108.7	(1.5)	(4.7)
المجموع	2508	180						
وسيط المؤشرات المالية لدول OECD			93.1	114.2	62.0	80.0		

مصدر البيانات (16) ؛ (7 p ، 17) ، (19) *الأسهم عام 2012.

جدول (13)

التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والاستيرادات العربية % عام 2015

المناطق	الدول العربية	الاتحاد الاوربي	الولايات المتحدة	آسيا	بقية العالم	المجموع
الصادرات	13	13	5.1	46.2	22.8	100

الى						
الاستيرادات من	13.5	27.4	8.6	36.5	14.1	100
السلع	الزراعية	وقود ومعادن	مصنعة	اخرى		المجموع
الصادرات	4.7	62.2	29.2	4.0		100
الاستيرادات	19.0	15.9	63.0	2.5		100

مصدر البيانات (20) ، الملاحق.

شكل رقم (1)

الناتج المحلي الاجمالي لمصر والسعودية بالقوة الشرائية الدولية المتعادلة وبدولارات 2011

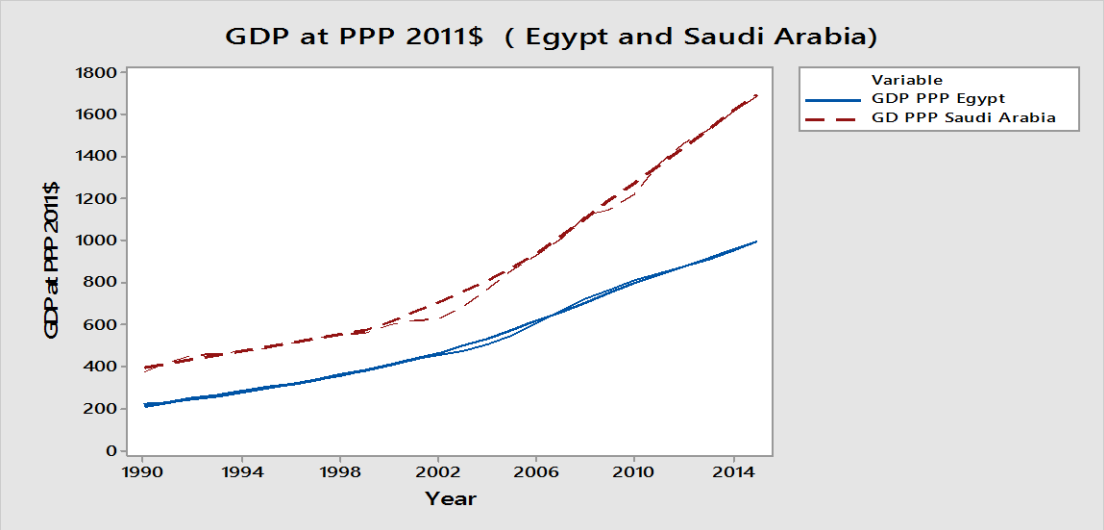

المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من البنك الدولي (WDI).

شكل (2)

الناتج المحلي الاجمالي للسعودية وتركيا وايران بالقوة الشرائية الدولية المتعادلة ودولارات 2011

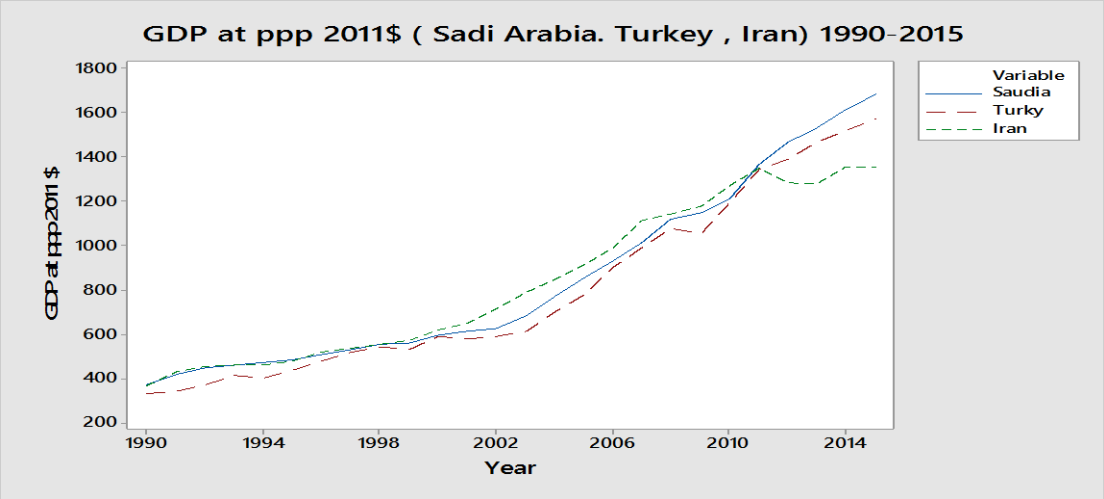

المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من البنك الدولي (WDI).

ملاحظة: لغياب بيانات عام 2015 لناتج ايران افترضنا لها ناتج عام 2024.

شكل (3)

اسهام مجلس التعاون الخليجي% من الناتج المحلي لغرب آسيا (ضمنها تركيا وايران) ومصر للسنوات 1950 -1995

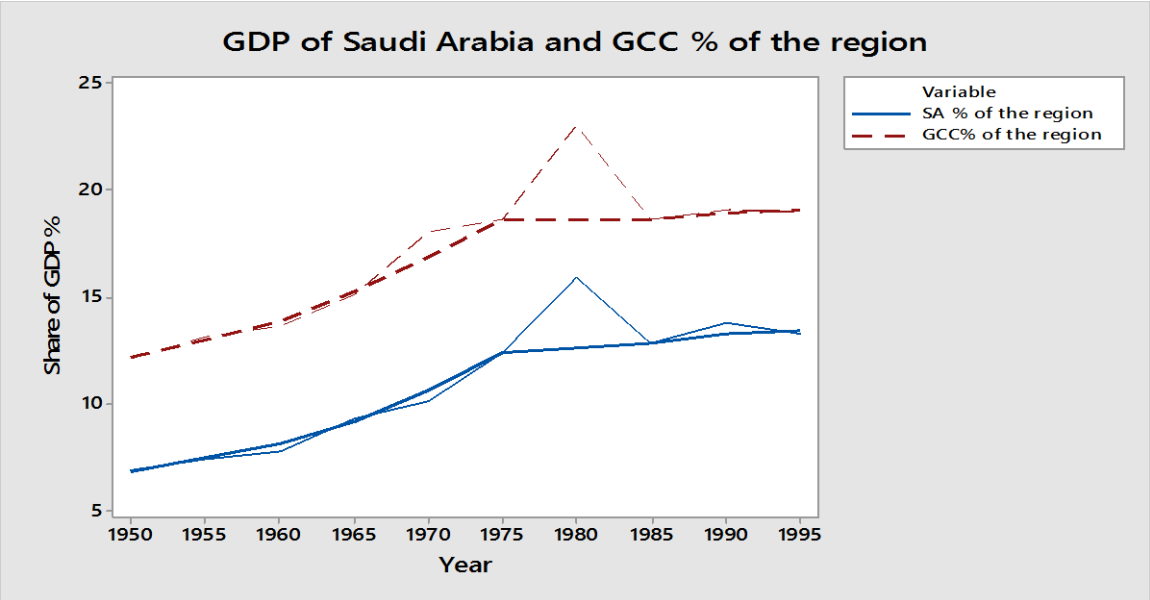

المصدر: من اعداد الباحث ، ومصدر البيانات (6).

شكل رقم(4)

الناتج المحلي الاجمالي بالقوة الشرائية الدولية ودولارات 1990 للمشرق العربي % من الناتج المحلي الاجمالي للمشرق وتركيا وايران، ولمجلس التعاون نسبة الى المشرق للسنوات 1990 – 1950

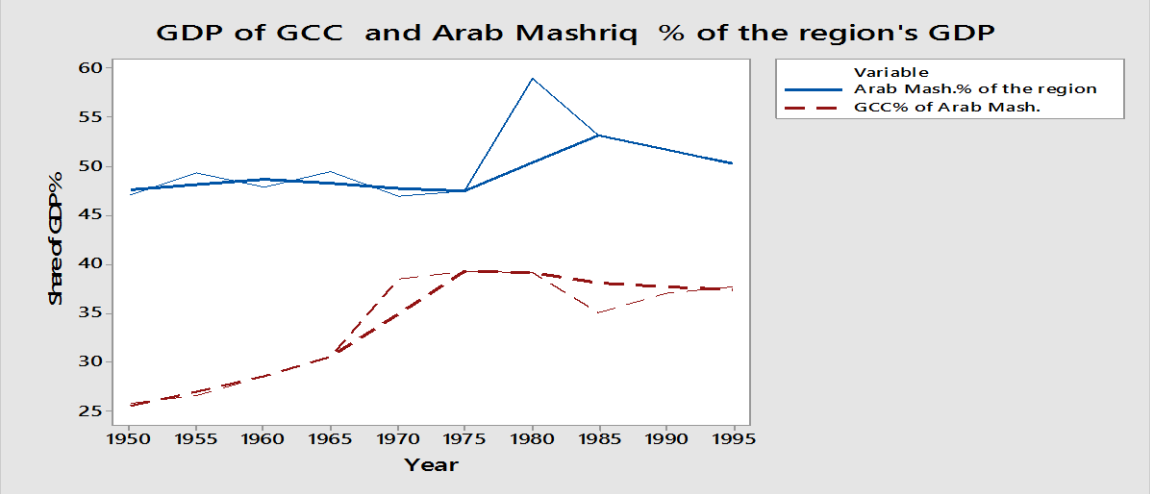

المصدر : اعداد الباحث ، ومصدر البيانات (6).

شكل رقم (5)

الناتج المحلي بالقوة الشرائية الدولية ودولارات 1990 لتركيا وايران % من المنطقة

(المشرق وتركيا وايران) للسنوات 1950 -1995

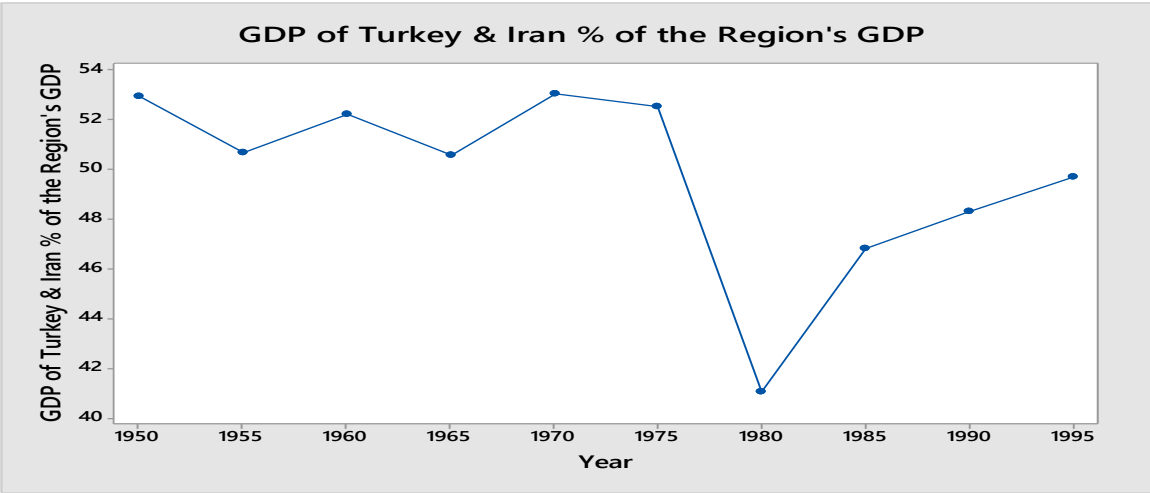

المصدر: اعداد الباحث ، ومصدر البيانات (6).

شكل (6)

اسهام دول مجلس التعاون في الناتج المحلي الاجمالي العربي % للسنوات 1995- 2015

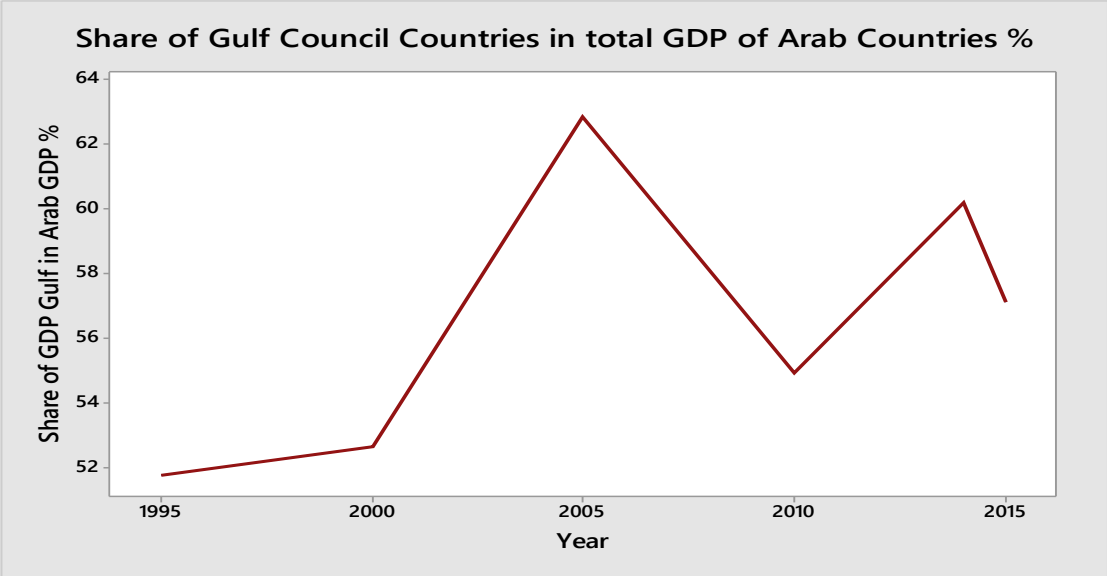

المصدر: اعداد الباحث، ومصدر البيانات (410 p ، 19).

شكل (7)

سعر الصرف الحقيقي الفعال للدولار الأمريكي (2010=100)

بين كانون الثاني 1994 ومايس 2017

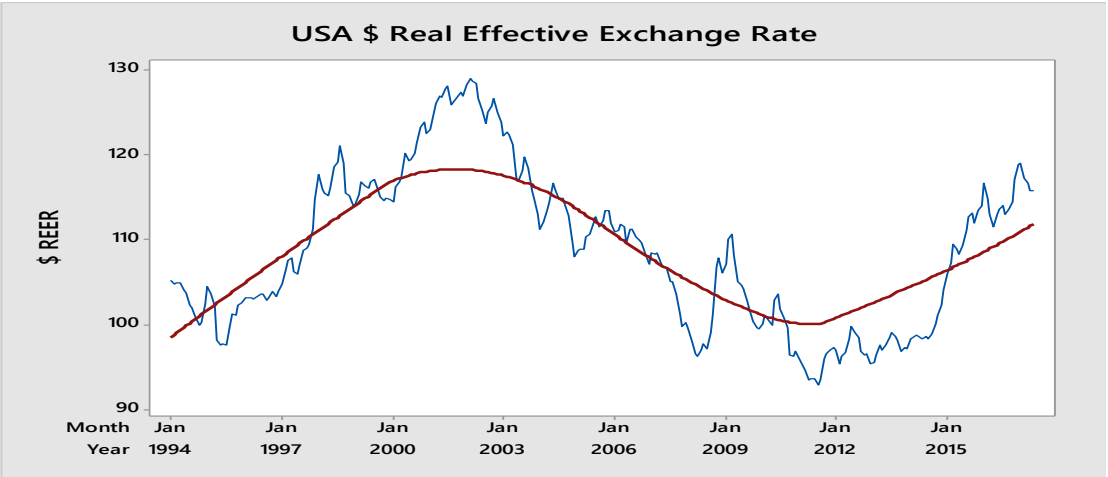

المصدر: اعداد الباحث ، والبيانات من FRED .

شكل (8)

حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي % لتركيا والفلبين وكوريا الجنوبية للسنوات 1950 -2005

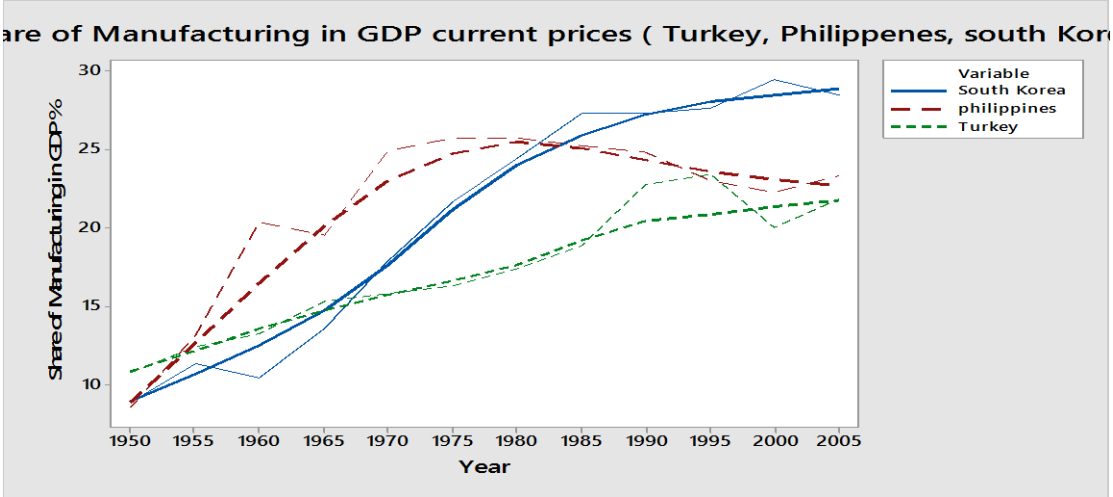

المصدر اعداد الباحث، والبانات من (21).

شكل (9)

اسهام الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي% في اليابان وفرنسا وبريطانيا للسنوات 1950 - 2005

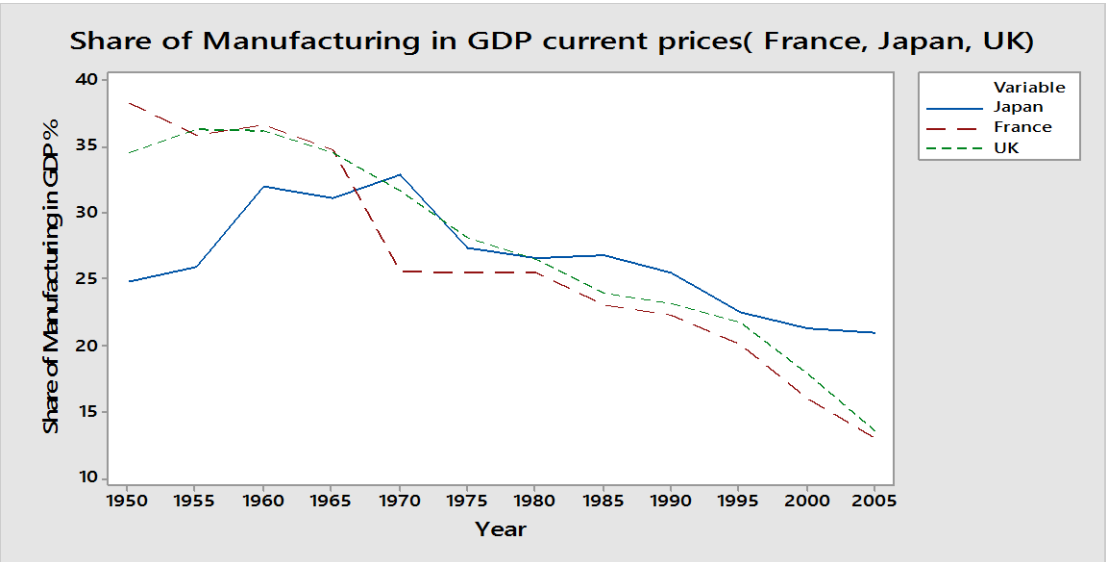

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (21).

شكل (10)

تنوع الصادرات والناتج المحلي الاجمالي للفرد عام 2015 لعينة من الدول

عام 2015

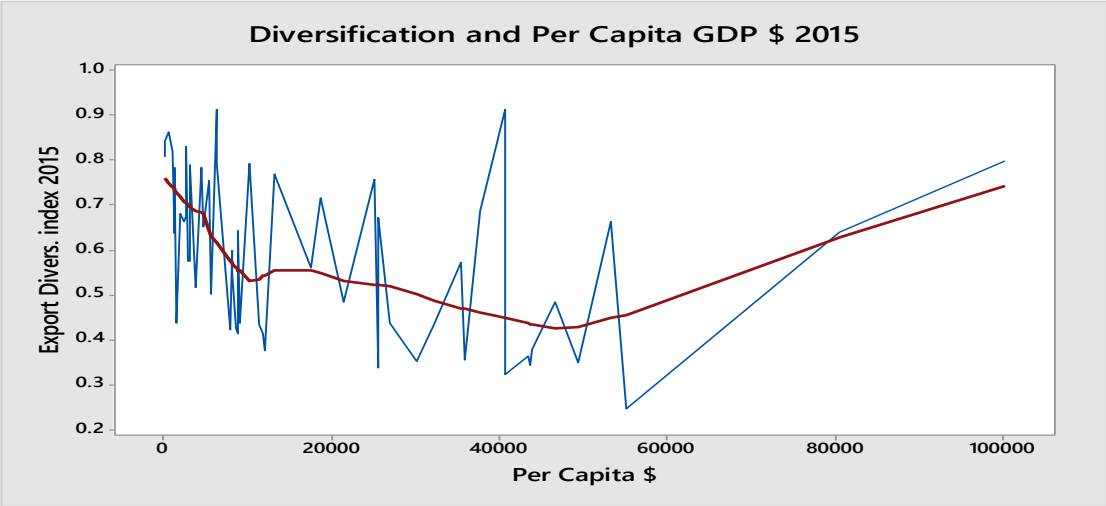

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (PP 90-97 ، 12).

شكل (11)

مؤشر تركز الصادرات ومتوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد عام 2015

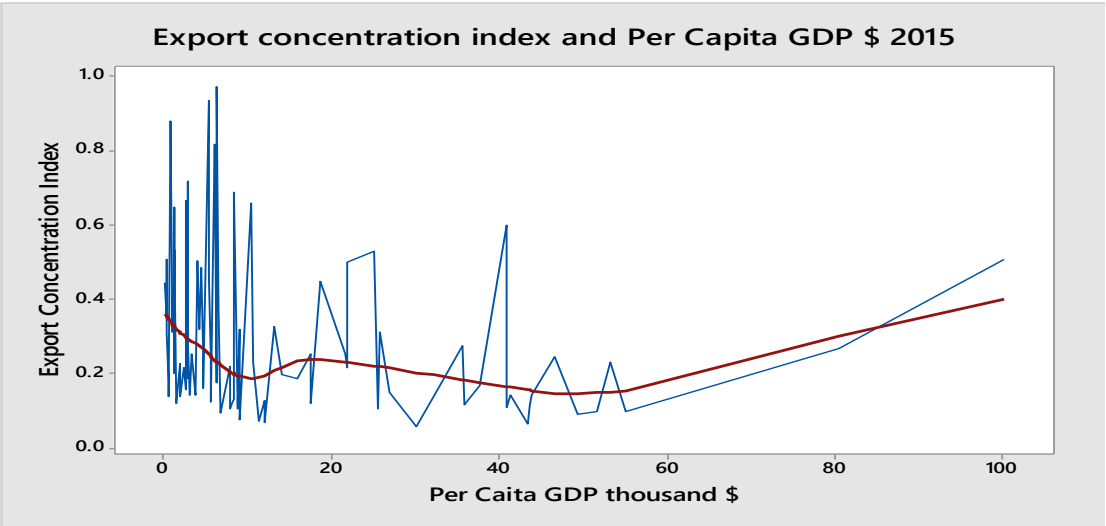

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (PP 90-97 ، 12).

شكل (12)

صادرات الصناعة التحويلية والقيمة المضافة للصناعة التحويلية

دولار بالمتوسط للفرد عام 2013

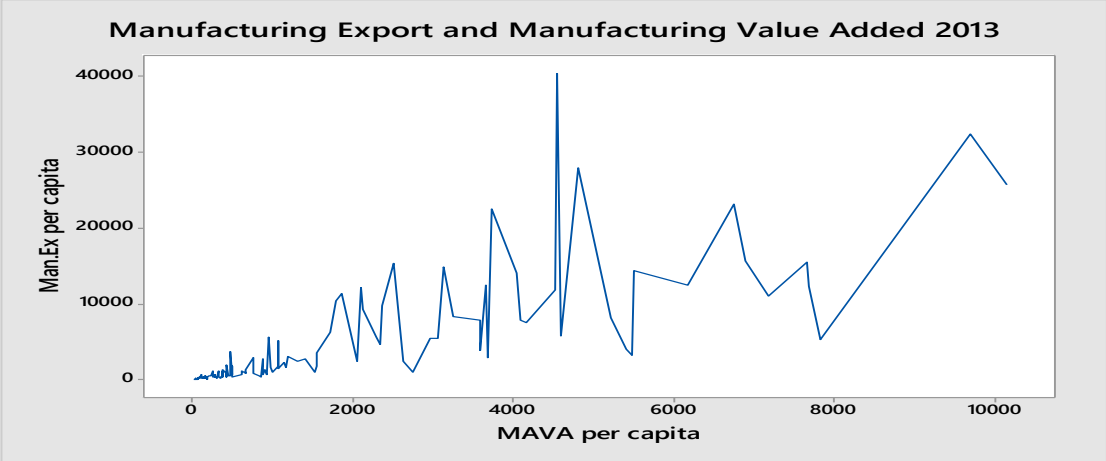

المصدر: اعداد الباحث والبيانات من (PP 227-224 ، 26).

المصادر:

الكتاب الاحصائي السنوي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2015 ، العدد رقم 2 ، يونيو 2017.

(2) OPEC Annual Statistical Bulletin 2017.

(3) United Nations Fund for Population Activities UNFPA.

(4) IMF, Regional Outlook: Middle East and Central Asia, Statistical Appendix, May 2017.

(5)UNDP, Human Development Report: Human Development for Every One, 2016. Statistical Annex.

(6) Maddison, Angus, The World Economy: A Millennial Perspective, OECD, Development Centre, 2001.

(7) IMF, Tax Policy Reforms in the GCC Countries: Now and How, November 10, 2015.

(8) Sturm, Michael, et al, The Gulf Cooperation Council Countries: Economic Structures, Recent Developments and role in the global Economy, , European Central Bank, Occasional Paper Series No.92/ July 2008.

(9) علي ، احمد ابريهي، التنمية الاقتصادية وقيد ميزان المدفوعات كانون الاول 2016،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، تحت النشر.

(10) Guastell, Armando, et al, GCC Market Overview and Economic Outlook 2017: A Challenging Transformation Ahead to Achieve Desirable Growth, Value Partners Management Consulting, December 2016.

(11) Hvididt, Martin, Economic diversification in GCC Countries: Past record and future trends, LSE, January 2013.

(12) UNCTAD, UNCTAD Handbook of Statistics , 2016.

(13) علي، احمد ابريهي ، اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، دار الكتب (العراق) ودار الايام (الاردن) ، 2014.

(14) UNIDO, Industrial Development Report 2016.

(15) Callen, Tim, et al , Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future, IMF,SDN/14/12.

(16) NBAD Global Market, the GCC: FAQS and Figures, April 2017.

(17) World Bank Group, Finance and Markets, Improving the quality of financial intermediation in the Gulf Cooperation Council Countries, June 2015.

(18)IMF, Economic Diversification in Oil- Exporting Arab Countries, April 2016.

(19) World Bank, World Bank Development Indicators.

(20) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016 .

(21) UNIDO,, Competitive Industrial Performance Report 2012/2013: The Industrial Competitive ness of Nations: Looking back, Forging Ahead, UNIDO, 2013.

(22) Esanov Akram, Economic Diversification: Dynamics, Determinants and policy Implications< Revenue Watch Institute, Institute.

(23) Parteka , Aleksandra and Tamberi, Massimo, Export Diversification and Development- Empirical Assessment, Quaderni Di Ricerca N. 359, 2011.

(24) Cabral, Manuel, Heredia, Caldeira and Veiga Paula, Determinants of Export Diversification and Sophistication in Sub- Saharan Africa, July, 2010.

(25) Alaya, Marouane, The Determinants of MENA Export Diversification: An Empirical Analysis, economic Research Forum , Working Paper No. 709, Kuwait, 2012.

(26) UNIDO, Industrial Development Report 2016.

(27) Cadot, Oliver, et al, Export Diversification: What's Behind the hump?, University of Lausanne, 2011, works.bepress.com/ocadot/12/.

(28) Amurgo-Pacheco, Alberto and Pierola, Martha Denisse, Pattern of Export Diversification in Developing Countries, Policy Research Working Paper 4473, the World Bank, 2008.

(29) Asche, Helmut, et al, Economic diversification strategies: A key driver in Africa's new industrial revolution, UNIDO, 2012.

(30) Agosin, Manuel R. et al , Determinants of Export Diversification Around the World 1962-2000, October , 2009, Chile, SDT 309.

(31) Anne, Clement, Are Commodity Price Booms an opportunity? Evidence from resource-dependent Countries, October, 2016, www.cerdi.org/ed.